كلية الآداب

مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

مجلة فصلية محكمة

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٥)

مصطلح "رائحة الفعل" فى الدرس النحوى: المفهوم والتطبيق

إعداد

د/ صالح بن عياد حميد الحجورى

أستاذ اللغويات المساعد بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها

بجامعة الملك عبد العزيز

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي: المفهوم والتطبيق

د. صالح بن عياد حميد الحجوري

أستاذ اللغويات المساعد بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة الملك عبدالعزيز

المستخلص

يهدف البحث إلى الوقوف عند مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي، مبينا مفهومه اللغوي والاصطلاحي، ونشأته ثم تطوره، ومعرفة تطبيقاته ومسائله التي ورد فيها في النحو العربي، وأثره في العمل. وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي الذي يتّبع وصف المصطلح، ثم يحلل مسائله. وقد خلص البحث إلى أن مصطلح "رائحة الفعل" استُعمل عند النحاة مرادفاً لمصطلح "معنى الفعل"، وهو عامل معنوي مُتخيَّل تضمّن معنى الفعل دون حروفه أو شبهه، ويؤثر في معمولات مخصوصة لتضمُّنه هذا المعنى. و"رائحة الفعل" أقلّ درجات العمل؛ لعمله في معمولات محددة تُوصف بقبول أدنى أثر للعمل. ويتسع عمله في الظرف، والجار والمجرور. وقد نشأ مصطلح "رائحة الفعل" – فيما ظهر للباحث– في منتصف القرن السادس الهجري عند علي بن الحسين الضرير الباقولي، المعروف بجامع العلوم، ثم تطور في القرون التي بعده، وشاع استعماله بصورة أوسع في نهاية القرن السابع الهجري، عند رضي الدين الأستراباذي. ويوصي البحث بتوجيه الباحثين إلى أهمية العودة إلى التراث اللغوي والنحوي لاستكناه مصطلحاته، والاستفادة منها. وضرورة توحيد المصطلح الدالّ على معنى واحد؛ للحدّ من ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي في دلالة المصطلحات.

المقدمة

تعدُّ معرفة المصطلح مفتاحاً لكل العلوم والمعارف، وإطاراً محدداً في تحصيلها ووسمها، فمعرفة المصطلح باللغة الأهمية وضرورة ملحة لفهم المعاني المرادة، فالمصطلحات إذن ضرورة علمية ووسيلة مهمة من وسائل التعليم، ونقل المعلومات، فهي تمثل جزءاً مهماً في المناهج العلمية، حتى أن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتّخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح". ويختلف المفهوم عن المصطلح في أنه يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فيركز على

الدلالة اللفظية للمفهوم، والمفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس[1].

ويعني المصطلح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى[2]. أو اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضعه الأول، لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتمها في وصف، أو غير ذلك[3].

وقد مرت مصطلحات النحو واللغة بمراحل زمنية متباينة على فترات متلاحقة ومتتابعة، نشأ بعض هذه المصطلحات مع نشأة هذا العلم، وبعضها الآخر جاء لاحقا للمرحلة السابقة، وهذه طبيعة العلوم والمعارف تتطور عبر الأزمنة، وبناء على تطورها تتطور المصطلحات والمفهومات المستخدمة فيها، ويمكن لبعض هذه المصطلحات الاستقرار والثبات إلا أن بعضها الآخر قد يصيبه التغيّر والاختلاف، وذلك ناتج عن اختلاف الفنون أو المناهج التي تميّزت بها كل فئة من العلماء عن الفئة الأخرى.

ومن هنا وقف الباحث على أحد المصطلحات المستخدمة في الدرس النحوي، هو مصطلح: "رائحة الفعل" مبينا مفهومه، واستعماله وما طرأ عليه من تحولات، وانتهاء بنماذج تطبيقية توضّح حضوره في المؤلفات النحوية.

واتبع البحث المنهج الوصفي؛ إذ وقف عند تتبع المصطلح منذ نشأته حتى تطوره، وحلّل مسائله التي ورد مُستَعملا فيها لمعرفة أثره في العمل، وما المعمولات التي يؤثر فيها هذا المصطلح.

ويرجع السبب في اختيار هذا المصطلح إلى أن الباحث يجده مستخدما عند النحويين وخصوصا في القرون المتأخرة عندما ازدهرت الشروح والحواشي في النحو العربي، ولم يقف أحد – حسب علم الباحث– على هذا المصطلح ما عدا دراسة

---

(1) القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م، ص٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠.

(2) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص ٢٢-٢٣.

(3) التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، ط1، بيروت: لبنان، ١٩٩٦م، ٢٣/٣، وينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت : مؤسسة الرسالة، د. ت، ص ١٢٩.

واحدة لمحمود عبدالسلام شرف الدين – من الباحثين المعاصرين– في كتابه: "الفعليات"[1]، عندما تحدث عن الفعليات المعنوية وحددها برائحة الفعل؛ ولكن هذه الدراسة لم تقف عند مفهوم رائحة الفعل في اللغة والاصطلاح، ولا عند نشأته وتطوره، إنما عرضت له بصورة عامة في سياق الكلام عند الفعليات المعنوية، وهذا ما اختلف فيه البحث الحالي عندما تتبع المصطلح وبيّن أثره في العمل ووقف عند مواضعه التي ورد فيها ومسائله التي طُبِّق عليها.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومحورين، وخاتمة، تفصيلها على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان أسباب اختيار الموضوع وأهميته والدراسات السابقة له.

التمهيد: مفهوم المصطلح النحوي.

المحور الأول: مفهوم مصطلح رائحة الفعل في الدرس النحوي، وفيه:

١– مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا.

٢– المصطحات التي تتداخل مع مصطلح "رائحة الفعل".

٣– تأصيل مصطح "رائحة الفعل"، وفيه:

٣–١. صورة المفهوم عند النحاة قبل نشأة المصطلح.

٣–٢. نشأة المصطلح وتطوره.

المحور الثاني: تطبيقات "رائحة الفعل" في الدرس النحوي، وفيه:

١. استخدام "رائحة الفعل" في القياس.

٢. استخدام "رائحة الفعل" لتفسير بعض التراكيب اللغوية، وفيه:

٢–١. القول بـ"رائحة الفعل" تفسيراً لتخلف العمل عن العامل.

٢ ٢. القول بـ"رائحة الفعل" تفسيراً لتخلف شروط عمل العامل.

٢–٣. القول بـ"رائحة الفعل" نظراً لمنع السياق لعمل العامل.

ثم خُتِمَ البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات.

---

[1] شرف الدين، محمود، الفعليات، ط١، د. ت، ١٩٨٠م، ص ٢٧٨ وما بعدها.

التمهيد: مفهوم المصطلح النحوي:

مصطلح "رائحة الفعل" أحد المصطلحات المستعملة في النحو العربي؛ لذا يحسن بنا أن نبين في البدء مفهوم المصطلح النحوي، فقد نقل أبو حيان، أقوال العلماء في حدود النحو بقوله: "إن الناظر في علم من العلوم لابد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل"[١].

وقد سبق بيان أن المصطلح يعني الاتفاق، وهذا الاتفاق يكون بين النحويين على استخدام ألفاظ فنية معيّنة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، هو ما يُعبَّر عنه بالمصطلح النحوي[٢].

وفي موسوعة: "المصطلح النحوي" يُراد به: "حشدُ معانٍ نحوية عديدة في مفهوم يُراد به اختزال تلك المعاني واقتصارها عند النحويين الذين تواضعوا على ابتداعه واستعماله، ليكون مفتاح تعارف بينهم"[٣].

وقد نجد المصطلح الواحد عند أكثر من فئة من العلماء، لكنا نجده في معانٍ مختلفة أيضاً، فاصطلاح (الخبر) مثلاً نجده عند النحاة يُعبّر عن معنى يختلف عنه عند المحُدَّثين، كما يختلف عما يدلّ عليه عند البلاغيين[٤]. وقد يكون الاختلاف في المصطلح بين النحويين أيضا.

ويعود السبب في اختلاف النحاة في المصطلحات إلى المناهج العلمية التي يتبعها طوائف هؤلاء العلماء، ونظراً لكثرة المتحمسين من كل فرقة لرؤسائها وكبير ثقتهم في مناهجهم، كوّنت كل طائفة ما يشبه الإجماع على هذا المصطلح أو ذاك،

---

(١) أبو حيان الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، د. ت، ٤/١.

(٢) القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٢٢-٢٣.

(٣) مرزا، يوخنا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ، ١٥/١.

(٤) الراوي، طه، نظرة في النحو، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مج (١٤) ج ٩-١٠، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦، ص ٢٦٧.

والاصطلاح لا يصح أن يتغيّر برأي فرد ولا جماعة وإنما يتغيّر بإجماع أو ما يشبه الإجماع[1].

فإذا كان المصطلح النحوي كرمز لغوي له دلالته اللغوية المعجمية، وله معنى خاص في مجال استعماله اللغوي؛ فإنه تتعدد مفاهيم المصطلحية باختلاف السياقات التي يرد فيها، أو تعدد المصطلحات المقابلة لمفهوم واحد، وهذا ما يدخل في باب التطور الدلالي، مثل: الترادف أو الاشتراك اللفظي، إذن لابد أن يخصص المعنى الاصطلاحي لكل مصطلح معنى مستقلاً به، وهذا ما نراه في كثير من مصطلحات النحو العربي ذات الكلمة الواحدة، مثل : الاسم، الفعل، الحرف، المبتدأ وذات الكلمتين، مثل: نائب الفاعل، المفعول به... إلى آخره.

والمتأمل في المصطلحات النحوية يجدها قصيرة كل مصطلح نحوي يُعبر عنه بكلمة واحدة أو كلمتين خاصة بعد استقرار المصطلحات[2].

المحور الأول: مفهوم مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي

مصطلح "رائحة الفعل" من المصطلحات غير المتداولة عند النحويين وبخاصة المتقدمين منهم، وهذا مما يزيد الصعوبة في تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً ولكن يمكن للباحث أن يستنتج تعريفه من خلال المواضع التي استعمل فيها في مسائل النحو، ومن خلال أقوال النحاة فيه.

١. مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا:

في البدء نعرف جزئي المصطلح؛ إذ إنه مكون من جزأين هما: "رائحة" و"الفعل"، فالرائحة **في اللغة**: وردت في المعاجم العربية بمعنى النسيم سواء أكان طيباً أم نتناً [3]. يقول ابن منظور: "الريح نسيم الهواء، وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤنثة... وأراح الشيء إذا وجد ريحه، والرائحة النسيم طيباً كان أو نتناً، والرائحة :

---

(1) حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٣٩١ هـ - ١٩٥٢م، ص ٢٩٤.

(2) القوزي، المرجع السابق، ص ٢٤.

(3) ينظر: الفيروزبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف البقاعي، ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م، (روح)، وابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، ط٤، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م، (روح)، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إخراج: مصطفى، إبراهيم وآخرون، تركيا: المكتبة الإسلامية، ١٩٦٠م، (راح).

ريح طيبة تجدها في النسيم، تقول: لهذه البقلة رائحة طيبة. ووجدت ريح الشيء ورائحته، بمعنى ورِحْتُ رائحة طيبة أو خبيثة أراحُها وأريحُها وأرَحْتُها : وجدتها"[1].

وجاء في المخصص:" الرائحة: أكثر ما يستعمل مما يفوح في دفعة واحدة[2].

أما الفعل في اللغة فهو: حركة الإنسان، أو كناية عن كل عمل متعَدٍ أو غير متعدّ ، فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلا وفِعْلا والفعل مصدر فَعَلَ كمنع[3].

وفي الاصطلاح الفعل هو[4]: ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل وما أشبه ذلك، أو هو ما دلّ على معنى وزمان، وقيل: كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معيّن وضعاً وسمي الفعل فعلاً؛ لأنه يدلّ على الفعل الحقيقي، فلما دلّ عليه سُميّ به.

والفعل أقوى العوامل يعمل متقدماً ومتأخراً وظاهراً ومضمراً محذوفاً ومقدراً.

وعند تتبع تعريف المصطلحين مركبين بدلالة واحدة "رائحة الفعل" في كتب النحو المتقدمة حتى نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً، لم نجد له ذكراً – فيما اطّلع عليه الباحث – ولم يُعرّف حتى عند المتأخرين فيما بعد القرن الخامس الهجري بمعناه الاصطلاحي إلا عند المعاصرين، فقد عرض له محمود شرف الدين، عندما تحدث عن الفعليات المعنوية: "رائحة الفعل" ، فقال:" الفعليات المعنوية هي القسم الثالث للفعل وشبه الفعل؛ إذ قد سبق أن الذي يعمل واحد من ثلاثة: الفعل، شبهه، معناه"[5].

ثم يستكمل شرف الدين، كلامه قائلاً: "والفرق بين الفعلي المعنوي والفعلي السابق [يقصد به شبه الفعل] أن السابق بنوعيه: المصدر والمشتقات كان مشتملاً

---

(1) ابن منظور، المرجع السابق، (ر و ح).

(2) ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق: خليل جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٤/ ٣٠٧

(3) ابن منظور، المرجع السابق، (ف ع ل).

(4) ينظر: الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢ه، ص ٥٢، ٥٣ الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي ط١، ص ١١، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت ، ٦/١ والفاكهي، جمال الدين عبدالله، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: صالح العايد، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ه، ص ٦٦.

(5) شرف الدين، الفعليات (مرجع سابق)، ص ٢٧٨.

على حروف الفعل مع دلالته على معناه. أما هذا النوع من الفعليات فلا يمت إلى الفعل بأية صلة من حيث اللفظ أو المادة اللغوية؛ لكنه رغم ذلك يدلّ على معنى أفعال، وذلك بحسب الغرض الذي تستخدم فيه الألفاظ المتضمنة لمعنى الأفعال"[1].

ثم أورد شرف الدين، مصطلح:"رائحة الفعل" وعلّق عليه بقوله: "لأن هذه الألفاظ ليس لها من الفعل إلا المعنى أو الفحوى اصطلح النحاة على إطلاق مصطلح: "رائحة الفعل" على ما يُفهم من هذه الألفاظ، وقد تردد هذا المصطلح كثيراً وشاع بالنسبة لنوعين من المعمولات المتقاربة أو للحقيقة لنوع واحد له أخ شقيق، ثم أُلحق بهذا النوع معمول آخر لوجه الشبه بينهما "[2].

وقد نقل الباحث نصوص شرف الدين كاملة؛ لأنه أوّل من وقف عند هذا المصطلح وفصّل فيه- فيما اطّلع عليه الباحث- أما غيره فقد يذكر المصطلح عرضاً في مسألة نحوية دون الوقوف عنده بالتفصيل والشرح، فيُذكر المصطلح في السياقات التالية: "يكتفى بـ"رائحة الفعل" وفيه:"رائحة الفعل"، "يعمل فيها روائح الأفعال".

ونستنتج من كلام شرف الدين أن مصطلح: "رائحة الفعل" مرادف لمصطلح :"معنى الفعل".

وقد بيّن الأستراباذي، معنى شبه الفعل، ومعنى الفعل، إذ ذكر أن شبه الفعل، "ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. ويعني معنى الفعل: ما يُستنبط منه معنى الفعل، كالظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه، نحو: "ها أنا زيد قائماً"عند من جوّز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة ... واسم الإشارة نحو:"ذا زيد راكباً"، وحرف النداء، نحو: يا ربنا منعما"[3].

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م، ٢/٥٣- ٥٤.

وذكر ناظر الجيش محمد بن يوسف، أن العامل المعنوي: هو ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه[1].

وكذلك عرّف الأشموني، العامل المعنوي المتضمن لمعنى الفعل بقوله: "وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه"[2].

ولهذا لا يمكن تعريف مصطلح "رائحة الفعل" إلا بعد معرفة المصطلحات المتداخلة معه، أو المرادفة له، لمعرفة مدى قربها أو بعدها عن هذا المصطلح والعلاقة بينها وبينه.

٢. المصطلحات التي تتداخل مع مصطلح "رائحة الفعل":

ثمة بعض مصطلحات متصلة بمصطلح: "رائحة الفعل"، منها:

- **معنى الفعل:**

ورد الربط بين مصطلحي: "رائحة الفعل" و"معنى الفعل" على أنهما يدلان على المعنى نفسه، ولا فرق بينهما سواء أكان ذلك بالنص على الربط بينهما أم مما يفهم من السياق الذي وردا فيه، يقول ناظر الجيش: "ثم ليعلم أن العامل في الظرف وشبهه في نحو: أما اليوم فزيدٌ ذاهبٌ، وأما في الدار فزيدٌ جالس، يجوز أن يكون "أما" نفسها لما فيها من معنى الفعل الذي هي نائبة عنه؛ لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال، ويجوز أن يكون العامل الفعل المحذوف الذي نابت "أما" عنه"[3].

ويقول خالد الأزهري: "وإنما عملها في الظرف (بك)، أي بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف مما يكتفي ب"رائحة الفعل" كما قاله التفتازاني" [4].

---

(١) الحلبي، محمد بن يوسف "ناظر الجيش"، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد وآخرون ، ط١، القاهرة: دار السلام ١٤٢٨هـ - ٢٠٤٦/٤.

(٢) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٢٢/٢.

(٣) الحلبي، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (مرجع السابق)، ٤٥١٠/٩.

(٤) الأزهري، خالد، شرح التصريح بمضمون التوضيح، القاهرة، دار الفكر، د.ت، ٢/ ٨٣، ونص التفتازاني: "لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لأنها ما يكفيه رائحة من الفعل" ينظر: التفتازاني، مختصر المعاني لشرح تلخيص المفتاح، القاهرة، دار الفكر ، ١٤١١هـ ١٠/١.

وقال الصبان، في حاشيته شارحاً كلام الأشموني: "قوله: يكتفي بـ"رائحة الفعل"، أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه"[1].

ويظهر في النصوص السابقة أن المصطلحين استُعملا مترادفين بمعنى واحد، وقد وقف الباحث عند النّص الذي ورد فيه ذكر المصطلحين فقط، وسيأتي تفصيل ذلك في المحور الثاني.

أما ابن عصفور فقد استعمل المصطلحين بمعنى واحد مع التفريق في درجات عملهما بقوله: "أما "هذا مارٌّ بزيدٍ أمس فسويرٌ فرسخاً"، فإنما عمل في المجرور والظرف "هذا" والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به، مثل قول الشاعر[2]: أَنا ابنُ ماويَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ

العامل في "إذ" ما في ابن ماوية من "رائحة الفعل" ، كأنه قال: أنا المشهور إذ جدَّ النَّقُر، فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه"[3].

ونستنتج من نصّ ابن عصفور، السابق أن لعمل الفعل درجات متفاوتة؛ فمعنى الفعل ولفظه أولى بالعمل من "رائحة الفعل".

وقد أورد ابن عصفور، مصطلح: "رائحة الفعل" في سياق حديثه عن عمل الفعل، فقال: "لا يعمل إلا الفعل أو ما في معنى الفعل، وأما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل"[4].

---

(1) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، تحقيق: عبدالحميد هنداوي ، ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٢ / ٤٦١.

(2) البيت من الرجز، لعبيد الله بن ماوية الطائي، ونسب إلى بعض السعديين، كما نسب إلى فدكي المنقري، ينظر في: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، د.ت، ٤/ ١٧٣، والأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح (مرجع سابق)، ٢/ ٦٢٥، وابن منظور، لسان العرب (مرجع سابق)، ٥/ ٢٣١، وعجزه: وَجَاءَتِ الخَيْلُ أثَابِيَّ زُمَرْ وله رواية أخرى: وَجَاءَتِ الخَيْلُ أثَابِيَّ زُمَرْ

(3) ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن،شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٢٦/٢

(4) ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي (مرجع سابق)، ٢٠٠/٣.

وفي هذا النص ربط بين مصطلحي: "رائحة الفعل" ومعناه، فالذي ليس فيه معنى للفعل ولا رائحة فيه فلا عمل له.

- **التوهم:**

ورد الربط بين مصطلح التوهم و"رائحة الفعل" في مواضع متعددة في الدرس النحوي، فقد ورد في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل قول ابن جني في موضعين: "وقال لي أبو علي رحمه الله مرة الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً"[1]، وفي كتاب الاستدراك على أبي علي في الحجة ما نصه:"أعني إعمال الوهم في الظرف و"رائحة الفعل"[2]، وفي كشف المشكلات: "لأن الظرف يعمل فيه الوهم" وفي موضع آخر: "والظرف يعمل فيه الوهم"[3]. وجاء في كتاب: "إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج" قوله: "على أن الظرف يعمل فيه الوهم و"رائحة الفعل"[4].

وكذلك ورد الربط بين المصطلحين عند الأستراباذي؛ إذ قال: "وخاصة في الظرف، فإنه يكتفي بـــ"رائحة الفعل" وتوهمه، كما هو مشهور"[5].

ويرى الباحث أن هناك ارتباطاً بين "التوهم" و"رائحة الفعل" كما اتضح من النصوص السابقة، وفيها أيضاً دليل على أن الظرف يكتفي بأقل أثر لعمل الفعل وهو أثر الرائحة أو توهم وجود فعل.

ويُعرَّف التَّوهُّم في اللغة: الوهم خطرات القلب والجمع أوهام، وتوهم الشيء، تخيله وتمثله، كان ذلك في الوجود أم لم يكن[6].

وفي الاصطلاح هو: تفسير تخيلي يُضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله ابو سعيد السكري، تحقيق: أحمد القيسي وآخرون، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٢م، ١/ ٣٨، ٤١.

(2) الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، الاستدراك على أبي علي في الحجة، تحقيق: محمد الدالي، الكويت: مكتبة البابطين ، ٢٠٠٧، ص ١٨٢.

(3) الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد الدالي، دمشق: مطبعة الصباح، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ص ١٠٣٤، ١٢٠٤.

(4) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٣، ١٩٤، ٣١٠، ٢٨٠/٣ بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ٧٢٨/٢.

(5) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٢٧٧/٣.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (وهم).

من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تغيير مجيئها على هذا النظم[1].

إذن التَّوهُّم نوع من: التَّخيُّل العقلي لأشياء موجودة أو غير موجودة، وهذا يتفق مع من يرى أن "التوهم كالإحساسات الذاتية التي يتوهمها الشخص من غير أن يكون لها في العالم الخارجي مسبب معروف يحدثها، بمعنى أنه يجعل أحكامه مبنية على شعوره وذوقه"[2].

وللربط بين مصطلحي: "رائحة الفعل" و"التوهم" يرى الباحث أن النحاة عندما وجدوا معمولاً متأثراً بعامل، ولم يكن هذا العامل الحقيقي موجوداً وهو: لفظ الفعل، أو شبهه، أو ما جرى مجراه، أو ما في معناه، على اصطلاحاتهم، توهموا وجود أثر لهذا العامل هو: "رائحة الفعل" الذي أثرت في المعمول، وهو تخيل عقلي أو إحساس ذاتي مُتوهَّم غير موجود في حقيقته. وساندهم في ذلك أن المعمولات التي تعمل فيها "رائحة الفعل" يتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها على حد تعبير النحاة، أي إنها تقبل أدنى أثر لوجود العامل للعمل فيها.

- **التضمين:**

سبقت الإشارة إلى أن مصطلح: "رائحة الفعل" يستخدم في الألفاظ المتضمنة لمعنى الفعل كما ورد عند محمود شرف الدين، وأنه عامل معنوي، والعامل المعنوي ما تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لذا يحسن تعريف التضمين، فهو في اللغة: ضمّن الشيء الشيء: أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو[3]، وفي المعجم الوسيط: "التضمين: عند علماء العربية على معانٍ، منها: إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته لتضمنه معناه واشتماله عليه ... "[4].

---

(1) جاد الكريم، عبدالله، التوهم عند النحاة، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ٣٠.

(2) صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت، ٥٨٢/١.

(3) ابن منظور، لسان العرب (مرجع سابق)، (ض م ن).

(4) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط (ضمن).

فالتضمين في اللغة: إيداع شيء شيئاً آخر، سواء أكان هذا الإيداع حقيقياً أم مجازياً[١].

أما في الاصطلاح فقد نقل أبو البقاء في الكليات عدة تعريفات للتضمين منها[٢]:

- إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو: أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة.
- أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر.
- إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه، وهو نوع من المجاز ولا اختصاص للتضمين بالفعل بل يجري في الاسم أيضاً. وعرفه الأشموني بأنه: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين[٣] ويعرف التضمين أيضاً: أن يؤدي أو أن يتوسع في استعمال لفظ توسعاً يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له، فيُعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم[٤].

ويذكر ابن هشام، في "المغني" فائدة التضمين؛ أنه يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، ويدلَّل على ذلك بأسماء الشرط والإشارة[٥].

والرابط بين مصطلحي:"رائحة الفعل" و "التضمين"، أن "رائحة الفعل" تُضمَّن أثر عمل الفعل في معموله، فعمل فيه بما تضمنه من هذا الأثر، فإذا كان هذا الأثر قليلاً جاء على مستوى "رائحة الفعل" فقط. ويفسر تضمين الفعل في الفعل ورود المتعلقات تبعا للفعل المضمن، لا الفعل المضمن فيه.

إذن يمكن تعريف مصطلح "رائحة الفعل" اصطلاحاً بأنه: "عامل معنوي متخيّل تضمّن معنى الفعل دون حروفه أو شبهه، يؤثر في معمولات مخصوصة لتضمنه هذا المعنى". وهو درجة من درجات معنى الفعل؛ إذ إن الفعل لقوة عمله

---

(١) حامد، أحمد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، ط١، عمان: دار الشروق، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ص ٤٠

(٢) الكفوي، الكليات (مرجع سابق)، ١/٢٦٦.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، ١/٤٤٦.

(٤) جاد الكريم، التوهم عند النحاة (مرجع سابق)، ص٨٢.

(٥) ابن هشام الأنصاري، ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م، ١/٦٨٧.

يكون متدرجاً في العمل، وكذلك ما كان بمعناه، فله درجات من العمل، أقلها "رائحة الفعل".

والمقصود بالعامل المعنوي هنا ما تضمن معنى الفعل، وليس المقصود العوامل المعنوية عند النحاة العاملة في المبتدأ والفعل المضارع والمفعول معه، أي رافع المبتدأ والفعل المضارع من التجرد وناصب المفعول معه على الخلاف.

ويرى الباحث من التعريفات السابقة أن مصطلح "رائحة الفعل" أوقع موقع غيره لتضمنه معناه، فلما أُشرب معنى اللفظ الآخر أخذ حكمه، وهو توسع في استعمال مصطلح معنى الفعل توسعاً يجعله يؤدي معناه لفظ آخر مناسب له. وقد شمل هذا التعريف المصطلحات المرادفة له، وهي الوهم أو التوهم في قولنا: "متخيّل"، والتضمين في قولنا: "تضمّن"، ومعنى الفعل في قولنا:"عامل معنوي تضمّن معنى الفعل".

٣. تأصيل مصطلح "رائحة الفعل":

٣- ١. صورة المفهوم عند النحاة قبل نشأة المصطلح:

لم يرد مصطلح: "رائحة الفعل" في المؤلفات النحوية المتقدمة حتى نهاية القرن الخامس الهجري – فيما اطّلع عليه الباحث من مصادر ومراجع – وإنما ورد المصطلح المرادف له "معنى الفعل"، ويتضح ذلك من خلال تتبع أقوالهم في سياق استعمال النحاة المتأخرين، أي بعد القرن السادس الهجري لمصطلح:"رائحة الفعل"، وذلك من القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الخامس الهجري؛ ولنبدأ في أول كتاب وصل إلينا في الدرس النحوي، وهو: "الكتاب" لسيبويه (ت١٨٠هـ)، فقد استعمل المصطلح المرادف لـ "رائحة الفعل" " هو:"معنى الفعل" في عدة مواضع، منها:

- يقول سيبويه: "لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه؟ لكان جيداً في الكلام؛ لأن ضارباً اسم، وإن كان في معنى الفعل"[١]. ويقول: "وتقول: الحرُّ حين تأتيني، فيكون ظرفاً، لما فيه من معنى الفعل، وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث"[٢]. وعند حديثه في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه يقول: "ولم تقو أن تعمل

---

[١] سيبويه، الكتاب (مرجع سابق)، ١٠١/١.
[٢] المرجع السابق، ١/ ١٣٦.

عمل الفاعل[1]؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة، لاتجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه، والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه"[2].

وجاء في باب: "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين": عند كلامه عن الفصل بين الجار والمجرور بعد أن استشهد بقول عمرو بن قميئة:

لمّا رأتْ سَاتِدَيما استَعبَرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لاَمها[3].

وقول أبي حية النميري:

كما خُط الكتابُ بكفٍّ يوماً يَهوديٍّ يقارب أو يُزيلُ[4]

ونصُّ قوله: "وهذا لا يكون فيه إلا هذا؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل"[5].

نجد في النصوص السابقة أن سيبويه استعمل "معنى الفعل" في مواضع أو سياقات استعمال مصطلح "رائحة الفعل" بعد القرن السادس الهجري عند المتأخرين، ومن الأقوال المتداولة في هذا السياق نصّ المتأخرين على أن الظرف يعمل فيه: "رائحة الفعل" أو يكتفي بـ"رائحة الفعل"؛ لأنه قنوع يكفيه أدنى أثر، وهو عند سيبويه فيه "معنى الفعل".

ثم نجد في النصوص السابقة صنفين تعمل عمل الفعل عند سيبويه، منها: ما كان في معنى الفعل أو ما جرى مجرى الفعل.

- أورد المبرد (ت٢٨٥هـ) مصطلح معنى الفعل عند الاستشهاد في عمل " فاعل" إذا حُوّل إلى " فَعِيل" و " فَعِل" في البيت[6]:

---

(١) يعني بذلك اسم الفاعل.

(٢) سيبويه، الكتاب (مرجع سابق)، ١/١٩٤.

(٣) البيت من البسيط لعمرو بن قميئة. ينظر في: ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: خليل العطية، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م ص٦٢.

(٤) البيت من بحر الوافر، ينظر في: سيبويه، الكتاب (مرجع سابق)،١: ١٧٩.

(٥) سيبويه، المرجع السابق، ١: ١٧٨، ١٧٩.

(٦) البيت من البسيط، لساعدة الهذلي، ينظر في: البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م، ٨/١٥٥، ١٥٨، ١٦٤.

حَتَّىَ شَتَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

يقول المبرّد: " فجعل البيت موضوعاً من "فَعيل" و"فَعِل" بقوله: "عَمِلَ" و"كليل". وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن موهناً ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير متعدٍ"[1].

وهذا يتفق مع النصوص التي وردت عند المتأخرين عندما ذكروا أن الظروف تعمل فيها "رائحة الفعل" أو تكتفي بـ"رائحة الفعل"، وهنا يعمل فيه معنى الفعل، فهذا يدلّ على ترادف المصطلحين.

وقال المبرد في موضع ثانٍ: " وظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وكل ما كان فعلاً أو في معنى الفعل، فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال"[2].

وفي موضع ثالث يقول المبرّد: " وإذا قلت ذاك عبد الله قائماً، ذاك للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها مفعول فيها" [3].

وكل هذه النصوص جاءت في سياق استعمال مصطلح "رائحة الفعل" عند مستعمليه مما يدلّ على الترادف بين المصطلحين.

- جاء في كتاب: "الأصول" لابن السراج (ت ٣١٦هـ) قوله: " إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً لا يجوز أن يُقدم ما عمل فيه عليه، إلا أن يكون ظرفاً، وذلك كقولك: " فيها زيد قائماً" لا يجوز أن تقدم "قائماً" على فيها؛ لأنه ليس هنا فعل، وإنما أعملت" فيها" في الحال لما تدلّ عليه من الاستقرار، وكذلك إذا قلت: " هذا زيدٌ منطلقاً" لا يجوز أن تقدم " منطلقاً" على هذا لأن العامل " هذا" دلّ على ما دلّ عليه " هذا" وهو التنبيه وليس بفعل ظاهر، ومن ذلك:"هو عبد الله حقاً"-لا يجوز تقدم "حقاً" على "هو"؛ لأن العامل هو المعنى، وإنما نصبت "حقاً"؛ لأنك لما قلت: هو عبد الله دلّك على " أحق ذلك"؟ فقلت: " حقاً" فأما الظرف الذي يقدم إذا كان العامل

---

(1) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ٢/ ١١٥.
(2) المبرد، المقتضب (مرجع سابق)، ٣/ ٢٧٤.
(3) المرجع السابق، ٤/ ١٦٨.

فيه معنى، فنحو قولك: " أكلُّ يومٍ لك ثوبٌ"؟ العامل في " كُلّ" معنى " لك" وهو الملك"[1].

وقد استعمل ابن السراج، مصطلح: "معنى الفعل" في سياق استعمال مصطلح: "رائحة الفعل" عند المتأخرين، سواء أكان ذلك في الظرف أم الحال أم اسم الإشارة أم التنبيه.

- جاء في "شرح كتاب سيبويه" للسيرافي (ت٣٦٨هـ) في الشواهد التي ورد فيها مصطلح: "رائحة الفعل" عند الأستراباذي في باب صيغ المبالغة. قوله: " و" الموهن" الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرف وقد خرج لسيبويه أن "كليل" في معنى " مكل" ووزنه "مفعل" و" فعيل" في معنى الفعل المتعدي مثل: "عذابٍ أليم" و" داء وجيع" إذا وضع بمعنى المؤلم والموجع، يتعديان فيصير كأنه: مكلّ موهناً بدوامه عليه، كما يقال:" أتعبت يومك" ونحو ذلك من المجاز والاتساع"[2]. ويقول في موضع آخر عند إعرابه لقول سيبويه: "من لي إلا أبوك صديقاً"؟. قال: "ومما يدلّ على أن "لي"خبر" من": أن الظروف وحروف الجر إذا وقعت مع المبتدأ فإنما هي خبر أو في صلة الخبر، أو في صلة المبتدأ إذا كان فيه معنى الفعل... فإذا قلت: "من لي إلا أبوك"؟، ولم تجعل "لي" خبراً فليس في المبتدأ ولا في الخبر معنى الفعل"[3].

ونجد في هذين النصين أن "معنى الفعل" استعمل هنا في سياق ما ورد عن "رائحة الفعل" عند الأستراباذي وغيره من عمل "رائحة الفعل" في الظروف والجار والمجرور.

- جاء في كتاب: "التعليقة على كتاب سيبويه" لأبي على الفارسي (ت٣٧٧هـ) استعمال مصطلح معنى الفعل مرادفاً لما ورد عند ناظر الجيش، عند حديثه عن عمل " أما" في الظروف؛ إذ يجيب الفارسي، عندما سئل عن قول: أما حقاً فإنك ذاهبٌ، فأجاب على ذلك بقوله:" جاز انتصاب "حقاً" قبل"إن" في قولك: أما حقاً فإنك ذاهب، وإنما جاز انتصاب الظرف مع " أما" وإن وقعت قبل "إن"؛ لأنه ينتصب

---

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت، ٢/ ٢٤٦.

(٢) السيرافي، أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م، ١/ ٤٤٣.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (مرجع سابق)، ١/ ٨١.

بالمعنى الذي في " أما" من الفعل، فتقديره: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك ذاهب، ومهما يكن من شيء في حق فإنك ذاهب، فيوم الجمعة وفي الحق ينتصبان في "أما" من معنى الفعل"[1].

والذي أراه: أن جواز انتصاب الظرف هنا بسبب ما في " أما" من معنى الفعل، والظرف يكتفي بمعنى الفعل أو رائحته لانتصابه، وكذلك نصّ الفارسي على أن الظرف والجار والمجرور ينتصبان بمعنى الفعل، وهذا نصّ ما وُرِدَ عند النحاة الذين استعملوا مصطلح "رائحة الفعل" في العمل في الظرف والجار والمجرور، وذكر الفارسي في موضع آخر عند حديثه عن " ليت" و" كأن" و " لعل" فقال:" إن الاسم قد ينتصب على الحال في هذه الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل؛ لأن هذه الحروف على معاني الأفعال"[2].

- جاء في كتاب: "علل النحو" للوراق (ت٣٨١هـ) قوله: "وكذلك سُمِّي الظرف مفعولا فيه؛ لأن معنى الفعل أنه حلّ فيه"[3].
- جاء في كتاب:"الخصائص" لابن جني (ت ٣٩٢هـ) قوله:"بل إذا لم يعمل الضمير في الظروف ولا في الحال – وهما مما تعمل فيه المعاني[4]– كان الضمير من نصب المفعول به أبعد، وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد"[5]. وفي موضع آخر يقول:"ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنما تعمل في الظروف"[6]. وفي النصين السابقين دلالة على أن الذي يعمل في الظروف معنى الفعل عند ابن جني.

---

(١) الفارسي، ابو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط١، د.ن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٢/ ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٢٩٦.

(٣) الوراق، محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٣٢١

(٤) جاء في الحاشية رقم (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته، كحرف التنبيه واسم الإشارة، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ١/ ١٠٤.

(٥) ابن جني، المرجع السابق، ١/ ١٤٤.

(٦) المرجع السابق.

وقد ورد عنده أيضا في كتاب "التمام في تفسير أشعار هذيل" عند الاستشهاد في البيت التالي:

نقاني وكنت ابنه حقبة عليه أؤول إذا أُنْسَبُ[1]

قوله:"ينبغي أن يكون الناصب لـ" حقبة" ما في "ابنه" من معنى الفعل، فكأنه قال: كنت منسوباً إليه معروفاً ببنوته ... وأنشد أيضا: أنا أبُو المِنْهالِ بَعْضَ الأحْيَان[2] فعلق الظرف بما في "أبي المنهال" من معنى الحدث، كأنه قال: أنا المجدي أو الدافع والحامي في بعض الأحيان. وإذا جاز لهذا التقدير أن يرفع به الفاعل كان نصبه للظرف أسوغ وأسهل. قال لي أبو علي رحمه الله مرة: الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً"[3]. وفي النص السابق دلالة على ترادف مصطلح "معنى الفعل" عند ابن جني مع مصطلح "رائحة الفعل" عند المتأخرين، عندما يذكرون أن العلم إذا ورد للتعبير عن الشهرة قد يحمل "معنى الفعل" أو "رائحة الفعل" على حدٍ سواء دون التفريق بين المصطلحين.

- جاء في كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) ما نصه: " قوله: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ (آل عمران: ١٤٦) في موضع خفض صفة لنبيّ إذا أسندت القتل إلى النبيّ وجعلته صفة له، و"ربيون" على هذا مرفوع بالابتداء أو بالظرف وهو أحسن؛ لأن الظرف صفة لما قبله ففيه معنى الفعل، فيقوى الرفع به"[4]. ويقول في موضع آخر:"لأن الأسماء التي تدلّ على الأعيان لا تعمل في الظروف؛ إذ ليس فيها من معنى الفعل شيء"[5]. وهذا شبيه لكلام سيبويه إذ ذكر أن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة، ينظر في: ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (مرجع سابق)، ١/ ٣٨.

(٢) البيت من الرجز لأبي المنهال، وعجزه: ليسَ عَلَيَّ حَسَبي بِضَؤُلان
ينظر في : ابن منظور، لسان العرب (مرجع سابق)، (ض أ ل)

(٣) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (مرجع سابق)، ١/ ٣٨.

(٤) القيسي، أبو محمد مكي بن ابي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١/ ١٧٦.

(٥) المرجع السابق، ١/ ٣٢٧.

- جاء في كتاب شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) قوله: "النوع الثاني ما يعمل بمعنى الفعل وليس بمشتق، وإنما هو واقع موقع المشتق. وذلك كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً فإنه يعمل في الأحوال النصب"(١).

- جاء في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) قوله: "المعاني وإن كانت تعمل في الظروف؛ فإنها لا تبلغ قوتها أن تكون تفسيراً لفعل مضمر إذا كانت لا تجري مجرى الأفعال ولا يكون لها تلك القوة ... وقولك: "أكُلَّ يوم لك ثوب" تنصب "كل يوم" بالظرف؛ والعامل فيه معنى الاستقرار، فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم خرج اليوم من أن يكون ظرفا ولم تنصبه؛ لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل"(٢).

وقد ورد مصطلح "رائحة الفعل"مستعملاً في السياقات السابقة عند النحاة بعد القرن السادس؛ وهذا دليل على أنهما مترادفان، وأن مصطلح:"رائحة الفعل" تطور لمصطلح:"معنى الفعل" ثم استُعمل المصطلحان عند المتأخرين، بالمعنى نفسه. ومما يؤيد القول بترادف المصطلحين أنهما استعملا بصيغة الإفراد والجمع عند المتأخرين، فيذكرون "رائحة الفعل" و"روائح الفعل" كما ورد ذكر مصطلح: "معنى الفعل" و"معاني الأفعال" عند المتقدمين والمتأخرين، وفي هذا ما يشير إلى ترادفهما.

ومن خلال تتبع مصطلح "معنى الفعل" عند النحاة المتقدمين منذ القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الخامس الهجري. نخلص إلى أن مصطلح: "رائحة الفعل" مرادف لمصطلح:"معنى الفعل" في الدرس النحوي، إلا أن:"رائحة الفعل" درجة من درجات عمل الفعل، وهي أقلّ الدرجات في العمل، فكل معنى فعل يتضمّن رائحته وليس العكس، وأن مصطلح:"رائحة الفعل" عند المتقدمين استُعمل بمعنى مصطلح: "معنى الفعل" دون تفصيل في درجات عمل هذا المصطلح، ولكن توسّع

(١) بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٧م، ٢/ ٤٠٢.

(٢) الشنتمري، الأعلم يوسف سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م؛ ١/ ٢٥١.

استعمال هذا المصطلح عند المتأخرين عندما بيّنوا درجات عمل معنى الفعل. وهذا سيتبين عند الحديث عن نشأة المصطلح ثم تطوره.

٣- ٢. نشأة المصطلح وتطوره:

نشأ مصطلح:"رائحة الفعل" في منتصف القرن السادس الهجري؛ إذ – ظهر للباحث – إن أوّل من استعمل هذا المصطلح الباقولي علي بن الحسين الضرير النحوي الأصبهاني، المعروف بجامع العلوم، (ت٥٤٢هـ)[١] في مؤلفاته المحققة التي وقف عليها الباحث، وهي: الاستدراك على أبي علي في الحجة، وشرح اللمع للأصفهاني، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)[٢]. وعند تتبع المصطلح في هذه الكتب وجده الباحث مستعملا عنده في المواضع التالية:

- في:"الاستدراك" يقول: "على أن مثل هذا الكلام– أعني إعمال الوهم في الظرف و"رائحة الفعل"– ليس بمذهب سيبويه؛ لأنه لا يجيز: "يوم الجمعة إنك ذاهبٌ" على تقدير: إنك ذاهبٌ يوم الجمعة، كما لايجوز: "عمراً إنك ضاربٌ" على تقدير: إنك ضاربٌ عمراً"[٣]. وفي موضع آخر يقول: "واحتج بأن الظرف يكتفى فيه بـ"رائحة الفعل"[٤].
- في كتاب: "شرح اللمع للأصفهاني"، استعمل الباقولي، مرتين المصطلح المرادف: "معنى الفعل" لمصطلح: "رائحة الفعل" وذلك في سياق ردّه على أبي علي الفارسي، في "الحجة" عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ

(١) ذكر محمد أحمد الدالي أنه وجد في آخر شرح اللمع للباقولي، مخطوطة مكتبة لاله بتركيا المنسوخة سنة ٦٦٧ هـ ما نصه:" توفي مصنف هذا الكتاب- وهو الشيخ أبو الحسن علي بن الحسين النحوي الباقولي الأصبهاني- بأصبهان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة". ينظر: الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة، تحقيق: محمد الدالي. الكويت. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، ص ١٦ الحاشية (٣).

(٢) هذا الكتاب كما هو واضح من عنوانه منسوب للزجاج، وقد أورد محمد الدالي عدة أدلة في أن اسمه كتاب الجواهر لجامع العلوم الباقولي وحققه باسم جواهر القرآن ونتائج الصنعة، وقبله أورد أحمد راتب النفاخ أيضا أدلة تؤيد نسبته للباقولي. ينظر تفصيل ذلك في: الباقولي، الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، ص ٢٢- ٢٣، والنفاخ، أحمد راتب، مقالتان عقدهما: لـ" إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج" ونشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٤٨ الجزء ٤، ١٩٧٣م، ومجلد ٤٩ الجزء الأول، ١٩٧٤م.

(٣) الباقولي، الاستدراك على أبي علي في الحجة (مرجع سابق)، ص ١٨٢.

(٤) المرجع السابق، ٥١١.

﴿مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)؛ إذ يقول: "كما أن "يوم يأتيهم" ظرف لمصروف مقدم على "ليس" فليس لك أن تقول: إن "يوم يأتيهم" ظرف فتكتفي بالمعنى؛ كقولهم: أكل يوم لك ثوب؟ لأن "كلا" ظرف أيضا ومع ذلك حاججت به غيرك، فنحن أيضا نحاجك بهذا على أنك قد كررت هذه المسألة – أعني إعمال المعنى في الظرف – تقدم الظرف أو تأخر في غير موضع من كتبك"(١).

- في كتاب: "كشف المشكلات" ورد مصطلح:"رائحة الفعل" أو مرادفه "الوهم" عند الباقولي في أربعة مواضع، وهي، قوله: "لأن الظرف يُكتفى فيه برائحة الفعل" وقوله: " لأن الظرف يعمل فيه الوهم" وقوله: " فأما الظروف فكان القياس جواز نصبها بما بعد "إن" لأنها يكتفى فيها برائحة الفعل" وقوله: "والظرف يعمل فيه الوهم"(٢).
- في كتاب: "الإبانة" يقول: "والظرف يُكتفى فيه برائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز في المفعول. وقد ذكرنا هذا في مواضع من كتبنا"(٣)، وعلّق محقق الكتاب محمد الدالي، على نصّ الباقولي السابق، بقوله: "الظرف يعمل فيه الوهم و"رائحة الفعل"، وهو قول أبي علي وابن جني وغيرهما"(٤). وقد رجعت إلى قولي أبي علي وابن جني، ووجدتهما يتحدثان عن المرادف لمصطلح:"رائحة الفعل" وهو:"معنى الفعل"(٥) ولم يستعملا هذا المصطلح بلفظه، وسبقت الإشارة إلى قوليهما عند الحديث عن مصطلح:"معنى الفعل".
- في كتاب: "إعراب القرآن المنسوب للزجاج"، استُعمل المصطلح في ثلاثة مواضع، أولها: في باب ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير وغير ذلك، ما

---

(١) الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع للأصبهاني، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م، ص ٣٣٧.
(٢) الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (مرجع سابق)، ص ٥٦٢، ١٠٣٤، ١٠٩٢، ١٢٠٤.
(٣) الباقولي، الإبانة في تفصيل ماءات (مرجع سابق)، ص٢٩٤. وقد ذكر محقق الكتاب محمد الدالي في الحاشية (١٩) في الصفحة نفسها، ما نصه:"أنه ذكر هذا في كتبه التي وقفنا عليها: الجواهر، وشرح اللمع، والاستدراك، وكشف المشكلات".
(٤) ينظر: في صفحة ٢٩٤ الحاشية (١٧)، وقد ذكر المحقق الكتب التي ورد فيها المصطلح، وهي: الجواهر، وشرح اللمع، والاستدراك، وكشف المشكلات.
(٥) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (مرجع سابق)، ١/ ٢٩٦، ٢/ ٢٤٩، وابن جني، الخصائص (مرجع سابق)، ١/ ١٤٤.

نصه: "وقد تصالح الأستاذ والغلام [يعني الخليل وسيبويه] على أن الظرف يعمل فيه الوهم و"رائحة الفعل"[1]. وثانيها: في الباب السابق نفسه، يقول: "ثم إنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (الذاريات : ١٧)، ويجوز أن تكون "ما" نافية، و "قليلاً" نصب بـ"يهجعون" لأنه ظرف، والظرف يكتفى فيه برائحة الفعل، أي ما كانوا يهجعون من الليل"[2]. وثالثها: في باب ما جاء في التنزيل حُمل فيه ما بعد إلا على ما قبله وقد تم الكلام، يقول: "فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ (هود:٢٧) فـ"بادي" الرأي، منصوب بقوله: "اتبعك" وهم لا يجيزون: ما أعطيت أحد درهماً إلا زيداً ديناراً، وجاز ذا ما هنا؛ لأن "بادي" ظرف والظرف تعمل فيه رائحة الفعل" [3].

وقد جاء مصطلح "رائحة" من دون إضافتها للفعل؛ مستعملا في كتاب: "إعراب القرآن" بما نصه: "والطاء والضاد والظاء إذا أُدغمن بإطباق، وقد قلبن إلى لفظ ما أُدغمن فيه البتة، وما بقي رائحة الإطباق"[4].

وقد عثر الباحث على استعمال مصطلح "رائحة الفعل" عند أحد المفسرين المعاصرين للباقولي، وهو ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) في كتابه: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، يقول: "وإن كان قد وصف فإن "رائحة الفعل" باقية، وهي عاملة في الظروف"[5]. ثم استعمل هذا المصطلح بصيغة الإفراد والجمع عند بعض المفسرين أيضا بعد ابن عطية، منهم[6]: القرطبي (ت ٦٧١هـ)، وأبو

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (مرجع سابق) ٧٢٨/٢.
(٢) المرجع السابق، ٧٣٠/٢.
(٣) المرجع السابق، ٨٥٦/٣.
(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (مرجع سابق) ، ٨٩٥/٣.
(٥) الأندلسي، عبدالحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبدالسلام الشافي، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ ، ٥/٣.
(٦) ينظر على سبيل التمثيل في: القرطبي، الجامع لأحكام القران، ٨/ ٦٩، وأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٥/ ٤٢٠، والبسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، ١/ ٣٨١، والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ١/ ٦١، والبقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ٨/ ٢٣٤، ٢٠/ ١٠٣ وأبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ١/ ٦٥.

حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وأبو حفص النعماني (ت٧٧٥هـ)، وأحمد البسيلي (ت٨٣٠هـ)، والنيسابوري (ت٨٥٠هـ)، والبقاعي (ت٨٨٥هـ)، وأبو السعود (ت ٩٨٢هـ) وغيرهم.

وقد وقف الباحث على أقوال المفسرين في استعمال المصطلح ووجدها تنحصر في القول باكتفاء الظرف والجار والمجرور في "رائحة الفعل".

وقد ورد مصطلح "رائحة الفعل" أو مرادفه عند الباقولي في كتبه: الاستدراك، وشرح اللمع، وكشف المشكلات، والإبانة، وهذه الكتب الأربعة له بدون شك في نسبتها، وأما الكتاب الخامس "إعراب القرآن المنسوب للزجاج"، وقد نسب إلى مكي القيسي أيضا، سبق أن ذكرت قول الدالي، محقق كتابي: "الإبانة" و"كشف المعضلات"، بإيراد الأدلة على أنه للباقولي، وقَطعَ بأن اسمه الجواهر وحققه باسم جواهر القرآن ونتائج الصنعة.

ولعلّ مما يعضد الرأي بأن كتاب "إعراب القرآن المنسوب للزجاج"، أصلاً للباقولي، هو استعمال مصطلح "رائحة الفعل" في إعراب القرآن بما نصّه: "يكتفى فيه برائحة الفعل" وجاء هذا المصطلح مستعملا في كتبه الأخرى، وهي: الاستدراك، وكشف المشكلات، والإبانة، وهو المصطلح الذي أورده في الكتب المنسوبة إليه يقينا، فاستعماله لهذا المصطلح يؤيد القول بنسبة الكتاب له. وقد نصّ على ذلك بقوله:" وقد ذكرنا هذا في مواضع من كتبنا".

وكذلك وردت النصوص التالية: "إعمال الوهم في الظرف و"رائحة الفعل" في كتاب الاستدراك، و "والظرف يعمل فيه الوهم" في كتاب المعضلات، "والظرف يعمل فيه الوهم و"رائحة الفعل" في كتاب "إعراب القرآن".

ويرى الباحث أن استعمال العالم لمصطلح محدد في كتاب له حري به أن يستعمل هذا المصطلح في كتبه الأخرى، فقد يكون استعمال المصطلح سمة غالبة على المؤلف يُعرف بها، مثل: استعمال بعض التعبيرات والألفاظ في اللهجات فتكون مميزة لقبيلة معيّنة من القبائل. ففي استعمال الباقولي لهذا امصطلح تعضيد للرأي القائل إن كتاب "إعراب القرآن" له.

وقد تطور مصطلح:"رائحة الفعل" في الدرس النحوي في القرن السابع الهجري وأُستعمل عند ابن الأثير، وابن يعش، وابن عصفور، وابن مالك، والأستراباذي، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- يقول ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) "وقد أعملوا فيها "رائحة الفعل" [١].
- استعمل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) المصطلح بصيغة الجمع "روائح الأفعال" فقال: "والظروف يعمل فيها روائح الأفعال"[٢] وفي موضع آخر يقول: "هذا مع أن أبا الحسن الأخفش، كان يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه انتصاب الظرف، والظرف يعمل فيه روائح الأفعال فلا يحتاج إلى مقوٍ للفعل"[٣].
- استعمل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) المصطلح بصيغة المفرد والجمع عند بيان العامل في قول الشاعر:

أَنا ابنُ ماويَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ

إذ يقول:"العامل في "إذ" ما في ابن ماوية من "رائحة الفعل"، كأنه قال: أنا المشهور إذْ جد النَّقُر، فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيها ما فيه من معنى الفعل ولفظه"[٤]. وفي موضع ثان يقول:" والظروف لا ينكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة؛ إذ قد تعمل فيها روائح الأفعال"[٥].

وفي موضع ثالث ينص على أنه لا يعمل إلا الفعل أو ما في معنى الفعل. وأما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل[٦].

- وورد المصطلح عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إذ ينص على أن الظرف يعمل فيه "رائحة الفعل" [٧].

---

[١] ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي علي الدين، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، ١٦٨/١.
[٢] ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ٧٧/٦.
[٣] المرجع السابق، ٩/٧.
[٤] ابن عصفور الأشبيلي، شرح الجمل (مرجع سابق)، ٢٦/٢.
[٥] المرجع السابق، ٣٥/٢.
[٦] المرجع السابق، ٢٠٠/٣.
[٧] ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، دار هجر للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٧٤/٣.

- ويتطور مصطلح:"رائحة الفعل" ويظهر في مواضع متعددة عند رضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)؛ فقد أكثر من استعماله؛ إذ تجاوز ما وقف عليه الباحث في شرحي الشافية والكافية ما يربو على عشرة مواضع[١].

بل نجد أن الأستراباذي استعمل مصطلح الرائحة غير مقترن بلفظ الفعل في مواضع متعددة وفي سياقات مختلفة، مثل ذكره: رائحة الشرط[٢]، ورائحة التأنيث[٣]، ورائحة المبتدأ والخبر[٤].

وهذا يدلّ على شيوع استعمال مصطلح:"رائحة الفعل" عند الأستراباذي بتوسع، وكذلك استعمال "رائحة" مع غير لفظ الفعل مرة مع الشرط، وثانية مع التأنيث، وثالثة مع المبتدأ والخبر.

ويتطور استعمال المصطلح في القرن الثامن الهجري عند: المالقي، وأبي حيان، والمرادي، والسمين الحلبي، وابن هشام الأنصاري، وناظر الجيش، والشاطبي، وذلك على النحو التالي:

ينصّ المالقي (ت٧٠٢ هـ) على أن "إلى" وغيرها من حروف الجر "لابد لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو إما فعل صريح كمَرّ ودخل وشبههما، أو جار مجراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه "رائحة فعل" كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك"[٥].

ويرى الباحث أن المصطلح تطور استعماله عند المالقي، ولم يعد مقتصراً على العمل في الظرف والجار والمجرور؛ بل تعدى ذلك إلى استعماله في أسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء.

---

(١) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥، ١٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ١٦٩/١، ١٧٤، ٢/ ٢٥١، ٣/ ١٣،٩٤، ٤٠٧، ٤٧٥، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٥، ٥٣٢.

(٢) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٤: ٩.

(٣) ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٢١٨/١، ٢٢٠، ٦٨/٢، ٢٩٢، ٣/ ٣١٧ وشرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٩٢/١، ٢٧٧/٣.

(٤) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٣٩/٣.

(٥) المالقي، أحمد عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت، ص ٨١.

ونرى أيضاً تفاوتاً في درجات عمل الفعل فيكون الأقوى لما كان بلفظ الفعل، ثم يليه مَا جرى مجرَى الفعل سواء أكان في معناه أم واقع موقعه ثم أقلّ الدرجات عملاً وهو ما فيه "رائحة الفعل" .

ويستعمل أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) مصطلح "رائحة الفعل" ، فيقول: "و"رائحة الفعل" تعمل في الظرف"[١].

واستعمل ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) المصطلح في قوله: "والظرف يعمل فيه "رائحة الفعل"[٢].

وكذلك السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) يقول: "فإن "لكن" فيها "رائحة الفعل"[٣].

ونرى أن المصطلح تطور عند السمين الحلبي، ولم يقتصر على الظرف والجار والمجرور؛ بل شمل الحرف "لكن"؛ لأنها بمعنى الفعل، ففيها رائحته.

واستعمل ابن هشام (ت٧٦١هـ) المصطلح بقوله:"ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم:" أظنني مُرْتَحِلاً وَسوَيِّراً فَرْسَخاً" وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال "فَعِيل" بقوله:

حَتىَّ شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

وذلك أن "فَرْسَخاً" ظرف مكان و" مَوْهِناً " ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به"[٤].

ثم استعمل محمد بن يوسف الحلبي "ناظر الجيش"(ت ٧٧٨ هـ) مصطلح "رائحة الفعل" بصيغة الإفراد والجمع، فقال: "والظرف يعمل فيه "رائحة الفعل" [٥] وفي موضع آخر:"لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال"[٦].

---

(١) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (مرجع سابق)، ٣٣٥/١٠.
(٢) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبدالرحمن سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م ، ٨٥١/٢.
(٣) السمين الحلبي، أبو العباس أحمد، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، ط١دمشق، دار القلم، د. ت، ٣٠/٢
(٤) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (مرجع سابق)، ١/ ٥٦٨.
(٥) الحلبي، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (مرجع سابق)، ٧٢٢/٦.
(٦) المرجع السابق، ١٩٠٤/١.

وجاء بعده أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) مستعملاً المصطلح فقال: "لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها "رائحة الفعل" ، ولذلك أيضاً ساغ: أنا مارٌ بزيد أمس"[١]. وفي موضع آخر يقول: "وأما الظرف والحال فلا اعتبار بهما هنا؛ إذ لا يظهر بالعمل فيهما صحة العمل مطلقا؛ لأن الظرف يعمل فيه "رائحة الفعل"، فإن نصب على المفعول به اتساعاً جاز فيه ما جاز في المفعول، ودخل في ضمن كلامه، وإذا كان كذلك ارتفع الإشكال"[٢].

ثم نجد المصطلح مستعملاً في القرن التاسع الهجري عند الصنعاني[٣] (ت ٨٣٧هـ) والجوجري[٤]، ونور الدين الحاجي (ت ٨٩٨هـ). ولم يتجاوز استعمال المصطلح في القرن التاسع الهجري عمله في الظرف عند الصنعاني والجوجري. أما الحاجي، فقد تطور عنده المصطلح ليشمل الحال مع الظرف، فقد توسّع في عمل المصطلح ليدخل الحال مع الظرف، يقول: "وأما الظرف والحال والتمييز فيستعمل فيهما أيضاً بلا شرط؛ لأن الظرف والحال يكفيهما "رائحة الفعل" [٥]. ونرى أن الحاجي، لم يستعمل المصطلح مركباً بل فصل بين جزأيه بحرف الجر "من" إلا أن المقصود هو تأثير مصطلح "رائحة الفعل" في العمل.

ثم نجد المصطلح مستعملاً في القرن العاشر الهجري عند خالد الأزهري[٦] (ت ٩٠٥هـ)، والأشموني[٧] (ت ٩٢٩هـ). ولم يتجاوز استعمال المصطلح في القرن العاشر الهجري عمل "رائحة الفعل" في الظرف وعديله – كما ذكر الأزهري ويقصد

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد البنا وعبدالمجيد قطامش، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٢٧٠/٤.

(٢) المرجع السابق، ٤/ ٣٠٤.

(٣) الصنعاني، جمال الدين علي بن محمد، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، تحقيق: محمد عبدالستار، مصر: جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ١٣٠٩/١- ١٩٠٤.

(٤) الجوجري، شمس الدين محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف الحارثي ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م، ٦٨٧/٢.

(٥) الحاجي، نور الدين عبدالرحمن، الفوائد الضائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، د.ت، ٣٨٢/١.

(٦) الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح (مرجع سابق)، ٨٣/٢.

(٧) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، ٢١٧/٢.

به الجار والمجرور؛ إلا أن الأزهري استعمل مصطلح رائحة الحركة عند حديثه عن الإشمام، يقول: "كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة"[١].

وكذلك نجد المصطلح مستعملاً بعد القرن العاشر سواء بصيغة الإفراد أم الجمع عند عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ)[٢] وأبي البقاء الكفوي[٣] (١٠٩٤هـ) ومحمد بن علي الصبان[٤] (ت١٢٠٧هـ)، والخضري[٥] (١٢٨٨هـ). ولم يتجاوز استعمال المصطلح بعد القرن العاشر حتى نهاية القرن الثاني عشر في العمل الظرف والجار والمجرور إلا فيما ذكر الكفوي أن "رائحة الفعل" توجد في المصادر[٦].

وقد ورد مصطلح:"رائحة الفعل" عند المعاصرين، مثل: عباس حسن[٧]، ومحمود شرف الدين[٨]، وإبراهيم حسن البعيمي[٩] وأحمد عمر الحازمي[١٠] وغيرهم. ولم يضف المعاصرون جديدا على من سبقوهم إنما استعمل المصطلح عندهم في السياق نفسه.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن مصطلح:"رائحة الفعل" استعمل في النحو العربي منذ القرن السادس الهجري عند الباقولي، ثم شاع استعماله عند الأستراباذي في القرن السابع الهجري، واستمر استعماله حتى عصرنا الحاضر، وأن مصطلح:"رائحة" أضيفت له مصطلحات أخرى غير الفعل، مثل: رائحة الشرط، ورائحة النفي، ورائحة التأنيث، ورائحة الحركة، ورائحة المبتدأ والخبر، ورائحة الصفة، ورائحة الإطباق، ولكن أكثر ما استعمل هذا المصطلح- على حد علم الباحث – مع

---

(١) الأزهري، المرجع السابق، ٣٤١/٢.
(٢) البغدادي، خزانة الأدب (مرجع سابق)، ٢٩٨/١، ٣٠٥، ١٥٥/٨، ١٥٦.
(٣) الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (مرجع سابق)، ٨١٦/١.
(٤) الصبان، حاشية الصبان (مرجع سابق)، ١٥/١، ٣٧٥/٢، ٤٥٨، ٤٦١.
(٥) الخضري: محمد مصطفى: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ٦١/١، ٣٢/٢، ٧٧.
(٦) الكفوي، المرجع السابق، ٨١٦/١.
(٧) حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ٢/ ٤٤٠، ٣/ ٢٣٥، ٢٥١، ٣٢١، ٣٣٤، ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩.
(٨) شرف الدين، الفعليات (مرجع سابق)، ص ٢٨١ وما بعدها.
(٩) البعيمي، إبراهيم حسن، المنصوب على نزع الخافض في القرآن، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، لعام ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، ص ٢٦٦، ٢٧٠.
(١٠) الحازمي، أحمد عمر، فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ٢٠١٠م، ١/ ٧.

الفعل، ثم إن أكثر استعماله عند الحديث عن العامل في الظرف والجار والمجرور، ويأتي في أقلّ منهما مع اسم الإشارة وحرف التنبيه والنداء والحال.

وقد كُثر استعماله في الشروح والحواشي التي ظهرت وازدهرت في القرون المتأخرة، وهذا أمر طبعي؛ إذ إنها تتسم بالتوسع في استعمال المصطلحات لزيادة التوضيح والبيان، ويصاحب هذا التوسع استعمال مصطلحات جديدة أو تداول مصطلحات كانت مستعملة بقلة فيما سبق، مع أن ابن خلدون، يرى أن ذلك يضرّ الناس في تحصيل العلم، يقول: "واعلم أنه مما أضرّ بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في العلوم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك"[1].

ويرى الباحث أن كثرة المصطلحات للمسمى الواحد قد تؤدي إلى تشعب المصطلح مما ينتج عنه التشتت، والأولى توحيد المصطلح الدال على معنى واحد للحد من ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي في المصطلحات.

المحور الثاني: تطبيقات "رائحة الفعل" في الدرس النحوي:

لم يقف أحد – فيما يعلم الباحث– من المعاصرين عند مصطلح "رائحة الفعل"، بالتحليل والتوضيح إلا فيما عرضه محمود شرف الدين، في كتابه: "الفعليات" عند حديثه عن الكلمات التي بها "رائحة الفعلية"، فقال:" إن رائحة الفعل تعمل أساساً في الظرف وأخيه الجار والمجرور، وما يشبههما وهو الحال. فما الكلمات التي تتوفر فيها "رائحة الفعل" ، أي التي تتضمن معناه دون أن تشتمل على حروفه"[2].

ويجيب شرف الدين، عن تساؤله بعرض قائمة استخرجها من حديث النحويين عن هذه الكلمات وهي[3]:

---

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق: عبدالله الدرويش، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، ص ٥٣١.

(2) شرف الدين، الفعليات (مرجع سابق)، ص ٢٨١.

(3) المرجع السابق، ص ٢٨١-٢٨٢.

١. الظرف والجار والمجرور المخبر بهما. ٢.حرف التنبيه.
٣. اسم الإشارة. ٤.حرف التمني "ليت" ٥.حرف التشبيه.
٦.حرف الترجي. ٧. حرف النداء. ٨. الاستفهام المقصود به التعظيم.
٩. الإضافة المحضة. ١٠. معنى الكلام أو الجملة. ١١. تمام الكلام في التمييز.
١٢.متفرقات أخرى.

ويكشف تأمل هذه القائمة التي عرضها شرف الدين أنه قدّ جمع العوامل التي تعمل عمل الفعل، وأن الظرف والجار والمجرور اللذين ذكرهما أولا، لم يذكرهما بصفتهما معمولين، وإنما بصفتهما عاملين يحملان "رائحة الفعل"، كحرف التنبيه، واسم الإشارة، وحرف التمني... إلخ.

ثم ذكر شرف الدين أن "الحديث عن "رائحة الفعل" دعوة رائدة مبدعة إلى سبر أغوار التراكيب للوصول إلى أسرار لا تظهر في شكلها وظاهرها وسطحها. وهذا إقرار بالبعد المعنوي للتركيب"[١].

وقد وقف الباحث على نوعين متقابلين من التطبيقات؛ حيث وجد النحويين يستخدمونه في القياس، كما يستخدمونه لتفسير بعض التراكيب النحوية، وذلك على التفصيل التالي:

١. استخدام "رائحة الفعل" في القياس:

استخدم النحاة "رائحة الفعل" على جهة القياس؛ فأجازوا عمل الفعل متأخرا بعد "إن" قياسا على عمل "رائحة الفعل"؛ فقد ورد ذكر "رائحة الفعل" في عمل الفعل متأخرا بعد "إن"، في إعراب القرآن المنسوب للزجاج في باب ما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير، وغير ذلك، إذ ورد قوله: إن من باب التقديم والتأخير عنده دون سائر النحويين، قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (الرعد: ٥) وقوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ: ٧)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ﴾ (العاديات: ٩)، فقال: إن "إذا" في هذه الآيات محمول على ما بعد "إن"، والذي جوّز ذلك لأنه ظرف يعمل فيه الوهم و"رائحة الفعل"، أي إن ذا محمول على مضمر دون ما بعد "إن"[٢].

---

[١] المرجع السابق، ٢٨١.
[٢] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (مرجع سابق) ٧٢٨/٢.

وهو بهذا يقيس عمل الفعل المتأخر بعد "إن" على عمل "رائحة الفعل". ويتمثل ركنا القياس في المقيس، وهو "عمل الفعل متأخرا عن معموله"، والمقيس عليه هو "عمل رائحة الفعل".

٢. استخدام "رائحة الفعل" لتفسير بعض التراكيب اللغوية:

ويتمثل التطبيق العام للقول بـ "رائحة الفعل" في ضرورة تفسير العمل الموجود في ظل غياب العامل، أو شروط عمله، أو سياق عمله؛ إذ تفيد مراجعة نماذج القول بـ "رائحة الفعل" وتطبيقاته في الدرس النحوي أن النحاة قد استخدموه لتفسير بعض التراكيب، وقد لجؤوا إليه لأحد أسباب ثلاثة تتصل بتخلف العمل عن العامل، أو بتخلف شروط العمل، أو بمنع السياق لعمل العامل.

وتظهر هذه الضرورة العامة التي جعلت النحاة يقولون بـ "رائحة الفعل" فيما ذكره المالقي من ضرورة تعلق حروف الجر بعامل، يقول عن "إلى" وغيرها من حروف الجر: "لابد لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو إما فعل صريح ،كمّر ودخل وشبههما، أو جار مجراه مما هو في معنى الفعل، أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه "رائحة فعل"،كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك... وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها، كقولك: وصلت إلى كذا، ووصلت كذا"[1]. فهو يفيد بنصه ضرورة وجود صورة من صور العامل التي جمعها في كل من الفعل، وما يعمل عمله، وما يحمل معناه، وما فيه رائحته.

ونجد في نصّ المالقي السابق درجات متفاوتة للفعل، وهي متدرجة أيضاً في العمل، تبدأ بالقوة من الفعل نفسه، ثم الجاري مجراه، ثم ما في معناه، وأخيرا ما فيه:"رائحة الفعل"، وتدرجها في العمل من الأقوى الذي يعمل مطلقاً ثم تقلّ هذه القوة حتى تصل إلى أقلّ درجة في العمل؛ وذلك ينحصر في المعمولات الضعيفة مثل

[1] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني(مرجع سابق)، ص ٨١.

الظرف والجار والمجرور. وقد ربط النحاة بينهما فقالوا: يجوز فيهما ما لا يجوز بغيرهما، أو يتوسع بهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وفيما يلي عرض للتطبيقات المختلفة لاستخدام "رائحة الفعل" تفسيرا لبعض التراكيب اللغوية.

٢-١. القول بـ "رائحة الفعل" تفسيرا لتخلف العمل عن العامل:

أ. المشتق غير العامل:

يتعرض الصبان، لعمل اسم المكان في الظرف في تعليقه على قول الأشموني: "ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم إن كان عن مضيه بمعزل"[١]. يقول الصبان: "وعن مضيه متعلق بمعزل؛ لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به؛ لأنه يكتفي بما فيه "رائحة الفعل" ، فهو كقولك: "رأيت مدخلك إلى الدار" فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل، واستغنى عما تكلفه فيه"[٢].

ويظهر في النص السابق أن الصبان، ربط بين اسم المكان والظرف في الاكتفاء بـ"رائحة الفعل" لعمل العامل بهما، فاسم المكان من المشتقات غير العاملة، ومن ثم ينصب الظرف بعده لـ"رائحة الفعل" فيه، لا لعمله عمل الفعل.

ب. المؤول بالمشتق:

- **المنسوب:**

ورد مصطلح "رائحة الفعل" عند حديث الأستراباذي، عن علامة النسبة في آخر الاسم المنسوب؛ إذ يقول: "واعلم أن علامة النسب ياء مشددة في آخر المنسوب إلى المجرد عنها، فيدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن كلاً منها ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة. فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات، إما هو أو متعلقة نحو: مررت برجل تميمي، وبرجل مصري حماره، فيرفع الأول ضمير الموصوف، وفي الثاني متعلقة، مثل سائر الصفات

---

(١) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، ٢/٢١٥.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

المذكورة، ولا يعمل في المفعول به؛ إذ هو بمعنى اللازم، أي: مُنتسب أو منسوب، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها، إما ظاهراً كما في "برجل مصري حمارُهُ" أو مضمراً، كما في "برجل تميمي" ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه "رائحة الفعل" نحو: "أنا قرشيّ أبداً " أو في الحال المشبه له"[1].

وقد نقل الباحث نص الأستراباذي، كاملاً حتى تتضح الصورة، ويتبيّن اقتصار عمل المنسوب على المخصص للذات المبهمة، وما يعمل فيه "رائحة الفعل" كالظرف، والحال المشبهة للظرف؛ فقد عملت "رائحة الفعل" النصب في الظرف "أبداً".

- **العلم المستخدم للتعبير عن الشهرة:**

يذكر ابن عصفور، أن العلم إذا ورد للتعبير عن الشهرة قد يحمل معنى الفعل، فيرد له معمول، يقول: "قول الشاعر:

أَنا ابنُ ماويَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ

العامل في "إذ" ما في ابن ماوية من "رائحة الفعل"، كأنه قال: أنا المشهور إذْ جدَّ النَّقُر. فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه"[2].

ويظهر من هذا النص أن العلم المشهور قد يتضمن "رائحة الفعل" فيعمل في الظرف والجار والمجرور.

ج. أداة غير عاملة "أمَّا":

يقول ناظر الجيش: "ثم ليعلم أن العامل في الظرف وشبهه في نحو: "أما اليوم فزيد ذاهب"، و"أما في الدار فزيد جالس" يجوز أن يكون "أما" نفسها لما فيها من معنى الفعل الذي هي نائبة عنه؛ لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال، ويجوز أن يكون العامل الفعل المحذوف الذي نابت "أما " عنه"[3].

---

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ١٣/٢.
(2) ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي (مرجع سابق)، ٢٦/٢.
(3) الحلبي، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (مرجع سابق)، ٤٥١٠/٩.

ومن النص السابق نستنتج أن "أما" عملت هنا لما فيها من معنى الفعل، وهو رائحة وجود الفعل؛ لأن المعمول سواء أكان الظرف أم الجار والمجرور ضعيف يؤثر فيه أدنى أثر للفعل، وأن الظرف والجار والمجرور تعمل فيهما "رائحة الفعل" ، وأن مصطلح "رائحة الفعل" مرادف لمعنى الفعل.

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي، في باب الحال عند شرحه لقول المصنف: "من العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المتضمن معنى مشتق، كأمَّا، وحرف التنبيه، والتمني، والترجي، واسم الإشارة، واسم الاستفهام المقصود به التعظيم"[1]، نحو[2]:

يا جارتا، ما أنت جارة

ثم عرض أبو حيّان، شرحاً لهذه العوامل والذي عمل فيما بعدها. هل عملت بنفسها أم ما تضمنته من معنى الفعل أو الإشارة أو التنبيه، أو بفعل محذوف؟ وأورد آراء متعددة في هذه المسألة ثم قال: "وليست الحال كحرف الجر ولا كالظرف؛ لأنهما يعمل فيهما روائح الأفعال، حتى الأسماء، الأعلام بما فيها من معنى الشهرة و"ما" – الاستفهامية وإن أريد بالاستفهام التعظيم – لا ينبغي لها أن تعمل في الحال كما لا تعمل همزة الاستفهام إذا صحبها معنى الإنكار أو التوبيخ، ولم يرد ثبت من كلام العرب بمجئ الحال بعد "ما أنت" المراد به التعظيم؛ بل ذكروا ذلك على جهة التجويز في قولهم: "ما أنت جارة" ولا حجة فيه لظهور كونه تمييزاً بدخول "من " عليه"[3].

وينكر أبوحيان، مشابهة الحال للجار والمجرور والظرف في قبول عمل "رائحة الفعل" فيهما، فهو مخصص للعمل بهما دون الحال؛ لذلك لا تعمل "رائحة الفعل" في الحال لعدم المشابهة بينها وبين الظرف والجار والمجرور مع ذكر النحاة لوجود مشابهة بينها وبين الظرف تحديداً.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (مرجع سابق)، ٩٥/٩.

(2) البيت من مجزوء الكامل، للأعشى ميمون بن قيس، ينظر في: ديوان الأعشى، بيروت: المكتب الشرقي للنشر، ص١١١، وصدره وقيل عجزه: بانت لتحزننا عفارة

(3) أبو حيان الأندلسي، المرجع السابق، ١٠٦/٩.

وذكر السيوطي، في سياق استعمال "أما" في قولهم: أما زيداً فما أحسنه!!، ما نصه: "ولا تعمل "أما" في اسم صريح، فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية، حيث أجازوه لما فيها من معنى الفعل، وردّ بأن الأسماء الصريحة لاتعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم "أما زيداً فعنده عشرون درهما"، ولا " أما زيداً فقائم" غير الظرف والمجرور والحال؛ فإنها تعمل فيها وفاقاً؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه من معنى الفعل"[1].

٢-٢. القول بـ "رائحة الفعل" تفسيرا لتخلف شروط عمل العامل:

المصدر:

يقول الرضي، في عمل المصدر في الظرف والجار والمجرور إذا فقد شرط التقدم عليهما: "وأنا لا أرى مانعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: "اللهم ارزقني من عدوّك البراءة" و"إليك الفرار" ... ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أُوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه. بلى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما "رائحة الفعل"، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: (ک ک ک گ گ) (القلم :٢) فقوله: "بنعمة ربك" متعلق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلقه بـ "مجنون..." [2].

ونستنتج من ذلك عدة أمور:

أولها: أن الظرف وشبهه الجار والمجرور يقبلان عمل أدنى مشابهة للفعل في المعنى وهي "رائحة الفعل" ؛ لذا لا يمنع الأستراباذي الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ بل وتقدم معموله عليه بشرط أن يكون هذا المعمول ظرفاً أو شبيهاً به حتى يمكن أن يقبل عمل "رائحة الفعل" التي في المصدر، ولكن هذه الرائحة لا تؤثر في معمولات أخرى مثل المفعول الصريح إذا تقدم على المصدر، فإن عمل المصدر ضعيف لا يقوى على العمل في غير الظرف والجار والمجرور.

---

[1] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع (مرجع سابق)، ٢/ ٥٨١.
[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٤٧٥/٣.

ثانيهما: عبّر الأستراباذي، بمصطلح الظرف وأخيه، ويقصد به الجار والمجرور، وهذا الربط بينهما يعني قبولهما أدنى أثر لعمل الفعل فيهما، حتى إنه صرّح أنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، مثل حرف النفي، فهما متأثران في أقلّ وجود لمعنى الفعل.

اسم الفاعل:

استُعملَ مصطلح: "رائحة الفعل" عند الحديث عن عمل اسم الفاعل عند كل من: ابن يعيش، وابن عصفور، والأستراباذي، وابن أم قاسم المرادي.

والجديد في استعمالهم أنهم يجعلون اسم الفاعل الذي للمضي بقوة رائحة الفعل؛ فهم يعملونه فيما تعمل فيه رائحة الفعل. يقول ابن يعيش: "وأما قولهم: هذا مارّ بزيد أمس، وإنما أعمله في الجار والمجرور، ولم يعمله في مفعول صريح، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال"[1].

ونجد في هذا النص ربطاً بين الجار والمجرور، والظرف في الاكتفاء بأدنى رائحة للفعل فيهما؛ إذ عمل اسم الفاعل" مارّ" المنتفي لشروط العمل – وهو بمعنى الماضي في الجار والمجرور "بزيد"؛ لأن الجار والمجرور يقبل أقلّ أثر للعامل، ولهذا لم يعمل في مفعول صريح.

ويقول ابن عصفور عن عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي: "أما هذا مارّ بزيدٍ أمس فسويرٌ فرسخاً"، فإنما عمل في المجرور والظرف، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال. بخلاف المفعول به"[2].

ونرى في النص السابق أن اسم الفاعل عمل في الجار والمجرور "بزيد" وفي الظرف "فرسخاً" مع انتفاء شروط عمله في الأول لأنه بمعنى الماضي، وفي الثاني لأنه مُصغّر.

ونستنتج . كذلك . أن ابن عصفور، استعمل مصطلح: "معاني الأفعال" مقابل مصطلح:"روائح الأفعال" عند ابن يعيش، في نصّه السابق، فالمصطلحان

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (مرجع سابق)، ٧٧/٦.

(2) ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي (مرجع سابق)، ٢٦/٢.

مترادفان، ولكن ابن عصفور، فرّق في درجات عمل الفعل؛ إذ جعل ما فيه معنى الفعل ولفظه أحرى وأولى بالعمل مما فيه "رائحة الفعل"، وذلك لاختلاف درجة القوة والضعف في العامل.

وهذا يؤيد ما ذهب إليه الباحث من أن للفعل درجات متفاوتة في العمل أقلّها تأثيراً "رائحة الفعل" ويعمل في معمولات محددة كالظرف والجار والمجرور لقبولهما أدنى أثر للعمل.

وذكر رضي الدين الأستراباذي، أن المبرّد، وغيره جوزوا عمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي والحال والاستقبال، واستدلوا بقول الشاعر[1]:

فَبِتُّ والهمُّ تغشاني طوارِقُه من خوفِ رِحْلة بين الظَّاعنين غدا

إذ يقول: "ويحتمل انتصاب "غداً" بـ "رحلة" وبَيْن" وبـ"الظاعنين" والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولاً به؛ والظرف يكفيه "رائحة الفعل" [2].

والشاهد هنا أن الظرف "غداً" عمل في نصبه أدنى أثر لوجود الفعل، وهي رائحته؛ لأنه ظرف يكتفي بأدنى مؤثر للعمل فيه.

وفي موضع آخر استشهد الأستراباذي، بعمل اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾(فاطر: ٣٢) فإن "ظالم" عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير في "لنفسه" راجع إليه "قلت: الموصوف المقدر بعد نحو:"منهم" و"فيهم". كالظاهر لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف.... وأيضاً، الجار والمجرور يكفيه "رائحة الفعل" [3].

---

(1) البيت من البسيط وهو لجرير، ينظر في: البغدادي، خزانة الأدب (مرجع سابق)، ١٤١/٨.
(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٤٨٩/٣.
(3) المرجع السابق، ٩٤/٣.

فنرى في هذا النص أن الجار والمجرور، مثل: الظرف يكتفى بأقل أثر لعمل العامل فيه، ويجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره، ويتوسع في الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما[1].

وذكر المرادي تنبيهين في شرط إعمال اسم الفاعل:

الأول: اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط.

والثاني: ذكر المصنف هنا لعمله شرطين[2]:

الأول: أن يكون بمعزل عن المضي، والثاني: الاعتماد.

وزاد في التسهيل شرطين:

أحدهما: أن يكون غير مصغّر، خلافاً للكسائي، في إجازته إعماله مستدلاً بقول بعضهم :"أظنني مرتحلاً وسُويراً فرسخاً "ولا حجة لأن فرسخاً ظرف، والظرف يعمل فيه "رائحة الفعل" ، قيل: والجواز مذهب الكوفيين إلا الفراء، وتابعهم أبو جعفر النحاس، وقال المتأخرون إن لم يحفظ له مكبر جاز إعماله[3].

ويعني ذلك أن ورود الظرف والجار والمجرور معمولين لرائحة الفعل يضعف الاستدلال بهما على عمل اسم الفاعل حين يفقد الشروط.

ومن تطبيقات "رائحة الفعل" تفسير لتخلف شروط العمل أيضا حديث النحاة عن "رائحة الفعل" مع اسم الفاعل الذي تخلف عنه شرط الاعتماد؛ إذ ذكر الأستراباذي عند الاستشهاد بالبيت[4]:

لِبُبْـــكَ يزيـــدُ ضـــارعٌ لخُصُـــومَةٍ ومُخْتَـــبِطٌ مّمـــا تُطـــيحُ الطَّـــوائِحُ

---

(1) المرجع السابق، ٢٠٦/١.

(2) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (مرجع سابق)، ٣/ ٧٤.

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (مرجع سابق) ، ٨٥١/٢.

(4) البيت من الطويل، للحارث بن نهيك، ينظر في: ابن يعيش، شرح المفصل (مرجع سابق)، ٨٠/١.

يشرح قول ابن الحاجب: "قوله "لخصومة" متعلق بـ "ضارع" وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور، يكتفي بـ"رائحة الفعل"، أي يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة"[1].

ويعني ذلك أن القول بـ "رائحة الفعل" قد جاء نظرا لتخلف شرط الاعتماد اللازم لعمل اسم الفاعل.

أ. **الصفة المشبهة:**

ذكر خالد الأزهري، قول ابن الناظم، عند حديثه عن جواز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها في نحو: "زيد بك فرح" حيث تقدم "بك" مع أنه غير سببي على الصفة وهي "فرح" مع القول بأن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سبباً ولا يكون إلا مؤخراً وأن هذا القول مردود؛ لأن المراد بالمعمول في قول ابن الناظم ما عملها فيه بحق الشبه. ثم عقب على ذلك الأزهري، بقوله: "وإنما علمها في الظرف وهو "بك" بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف مما يكتفي بـ"رائحة الفعل" كما قاله التفتازاني، وكذا عملها في الحال نحو: "زيد حسن وجهه طلقه" وفي التمييز نحو: "حسن وجهاً " ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي وأجنبي"[2].

ويرى الباحث فيما أورده الأزهري:

أولاً: أن "معنى الفعل" و"رائحة الفعل" مترادفان، وذلك في نصّ قوله: " إن عمل الصفة في الظرف بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف مما يكتفي بـ"رائحة الفعل".

ثانياً: أن الصفة المشبهة عملت فيما قبلها وهي منتفية شروط العمل، والذي سوّغ ذلك أن المعمولات ضعيفة تقبل أدنى وجود للعمل كالظروف والجار والمجرور ويشترك معهما بعض المعمولات الضعيفة أيضاً التي ينصبها القاصر والمتعدي على اصطلاحه مثل: الحال والتمييز.

---

[1] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ١٧٤/١.

[2] الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح (مرجع سابق)، ٨٣/٢.

وفي موضع آخر يذكر الأزهري، عند حديثه عن الشروط التي تشترط في الشرط، أن الجملة الاسمية في نحو قوله: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ﴾ (الأنعام:١٧)، " فهو: مبتدأ، وقدير: خبرهُ، وعلى كل شيء متعلق بـ "قدير" فإن قلت: قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها، قلت قد مضى في بابها أن عملها في الظرف وعديله لما فيها من "رائحة الفعل" وذلك لا يمنع التقديم"[1].

والشاهد هنا في عمله الصفة المشبهة "قدير" في المتقدم عليها "على كل شيء" والأصل ألا تعمل، لكنها عملت بسبب قبول المعمول أدنى أثر للعمل وهي "رائحة الفعل" التي عملت في عديل الظرف وهو الجار والمجرور، وقد ربط الأزهري بينهما في قبول عمل "رائحة الفعل" فيهما، وعبّر النحويون عن الربط بينهما بعبارات مختلفة مثل: الظرف وأخوه، والظرف وعديله.

ويقول الصبان، في سياق تعليقه على كلام للرضي الأستراباذي: "وعبارة الرضي كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً، فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً. وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً؛ لأن أدنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل، فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو: ضامر بطنه ومسوّد وجهه. وأما عملها في المفعول به ونحوه، فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار؛ لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية"[2].

ب. صيغة المبالغة:

ورد استعمال مصطلح: "رائحة الفعل" عند حديث النحاة عن أبنية المبالغة العاملة، يقول الأستراباذي: "قال سيبويه: "فاعل" إذا حوّل إلى "فَعِل" عمل أيضاً ، وأنشد:

---

(1) الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح (مرجع سابق)، ٢/٢٥٠.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، ٢/٣٧٥.

حَتىَّ شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

فـ "كليل" مبالغة "كال" يعني البرق، "وشآها" أي: ساقها، والضمير، للأتن ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إن "موهنا" ظرف لـ "شآها" لأن "كليل" لازم، ولو كان لـ "كليل" أيضاً، فلا استدلال فيه؛ لأنه ظرف يكفيه "رائحة الفعل" [1].

والشاهد في هذا البيت هو عمل "كليل" في الظرف"موهنا" لأنه محوّل من "كال" وإذا حوّل فاعل إلى فعيل فإنه يعمل.

ويرى الباحث أنه استعمل مصطلح "رائحة الفعل" هنا ليدلّ على أن الرائحة تعمل في الظرف "موهنا" بمعنى منتصف الليل، ويكفي لعمل النصب فيه أدنى أثر لوجود الفعل، فعملت فيه الرائحة المستنبطة من صيغة المبالغة "كليل".

ج. اسم التفضيل:

ذكر الأستراباذي، أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذلك لاسم الفاعل، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر إلا بشروط، أما النصب فقد ذكر أن أفعل التفضيل ينصب الظرف، يقول: "وينصب أفعل التفضيل الظرف لاكتفائه بـ"رائحة الفعل"، والحال المشبه له، نحو: "زيد أحسن منك اليوم راكباً " والتمييز نحو: "أحسن منك وجهاً"؛ لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضاً نحو: "رقوداً خلاّ"[2].

وقد اشتمل النص على ما يرد معمولا لرائحة الفعل، وهو الظرف والحال المشبه له، والتمييز، والجامع بين هذه الثلاثة قبول أدنى أثر للعامل، فيعمل فيها النصب، ففي الجملة الأولى: "زيد أحسن منك اليوم راكباً" نجد أن اسم التفضيل "أحسن" عمل النصب في الظرف "اليوم" وفي الحال "راكباً" وفي الجملة الثانية "أحسن منك وجهاً "عمل اسم التفضيل "أحسن" النصب في التمييز "وجهاً". والسبب في ذلك أن هذه المعمولات الثلاثة تقبل عمل أدنى أثر للفعل، والدليل على ذلك أن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضاً ، نحو: "راقودُ خلاّ".

---

[1] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٤٩١/٣.
[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (مرجع سابق)، ٥٣٢/٣.

ونصّ ابن يعيش، على أن ما كان من نحو: "راقودٌ خلاً" وشبهه، العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به"[1].

٢-٣. القول بـ "رائحة الفعل" نظرا لمنع السياق لعمل العامل:

• تقدير رائحة الفعل لمنع سياق الاستثناء لعمل العامل في أكثر من معمول:

يقول الأستراباذي: "إن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصل فيه "إلا" وهي حرف، ويجوز مطلقاً عند جماعة، وبعضهم فصّلوا في القول، إن كان المستثنى منهما مذكورين أو مقدرين [2]... فإن استدلّ من أجاز مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ (هود: ٢٧) فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: وما نراك اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي، أي بلا روّية، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدر، أي: اتبعوا في بادي الرأي، أو بأن الظرف يكفيه "رائحة الفعل" ، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره"[3] .

وقد ورد في:"إعراب القرآن المنسوب للزجاج" في باب ما جاء في التنزيل حمل فيه ما بعد إلا على ما قبله حين ذكر الآية السابقة، ما نصه: "فـ" بادي" الرأي منصوب بقوله: "اتبعك" وهم لا يجيزون: "ما أعطيت أحداً دِرهماً إلا زيداً ديناراً، وجاز ذا هاهنا لأن "بادي" ظرف، والظرف تعمل فيه "رائحة الفعل" ، وقيل نصب على المصدر، أي : ابتداء الرأي"[4].

وهذا يؤكد أن الظرف معمول ضعيف يؤثر فيه أدنى وجود للعامل، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره من المعمولات، وقد لجأ النحاة إلى تقدير "رائحة الفعل" مع هذا المعمول الذي أضعفه السياق عن أن يصل إليه.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل (مرجع سابق)، ٣٧/٢.
(٢) الأستراباذي، المرجع السابق، ١٦٨/١.
(٣) المرجع السابق، ١٦٨/١، ١٦٩.
(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (مرجع سابق)، ٨٥٦/٣.

ويظهر منع السياق لعمل الفعل فيما بعد "إلا" فيما نصّ عليه الباقولي في بيان قوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ (الإسراء: ١٠٢)؛ إذ يقول: "ما أنزل هؤلاء نفي، و"هؤلاء" هو المفعول لـ "أنزل"، ويريد بها الآيات، وقوله: "بصائر" حال من "هؤلاء" والتقدير: ما أنزل الآيات مبينات واضحات "إلا رب السموات والأرض"، فإن قيل: فَلِمَ جاء "بصائر" حالاً من "هؤلاء" وعمل فيها "أنزل" وما قبل "إلا" لا يعمل فيما بعدها... فالجواب في هذا: إن "إلا" إنما تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها إذا تم الكلام قبلها. فأما إذا لم يتم فيعمل ما قبلها فيما بعدها، ألا تراك تقول: "ما ضربت إلا زيداً" و "ما جاءني إلا زيدٌ" فيعمل "جاء" و"ضربت" فيما بعد "إلا " وههنا جاز أن يعمل "أنزل" فيما بعد "إلا" لأنه عمل في "بصائر" و"بصائر" حال، والحال يشبه الظرف، والظرف يكتفي برائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في المفعول"[١].

ونستنتج من النص أن "رائحة الفعل" تعمل في الحال، لمشابهتها للظرف الذي يكتفي بـ"رائحة الفعل"، وبسبب هذه المشابهة عمل فيها ما يعمل في الظرف من أدنى أثر للعمل، وهذا ليس للحال على الإطلاق؛ بل المشابهة للظرف فقط.

وجاء في إعراب القرآن عند الكلام عن الآية السابقة القول بأن: "بصائر" حال من "هؤلاء" والتقدير: ما أنزل هؤلاء بصائر إلا رب السموات والأرض، جاز فيه ذا لأن الحال يشبه الظرف من وجه[٢].

ويظهر من استخدام "رائحة الفعل" في تفسير بعض التراكيب اللغوية قوة هذا التفسير بوصفه عاملا ضمن مجموعة من العوامل؛ فمن خلال عرض المسائل السابقة التي ورد فيها مصطلح "رائحة الفعل"، اتضح أن مصطلح "رائحة الفعل" يعمل عمل الفعل في معموله، ولما كان الفعل أقوى العوامل فإن القوة تكون متدرجة في العمل إلى درجات متفاوتة عالية ومتوسطة ودنيا. فأعلى درجة لفظ الفعل وهو أقوى درجة في العمل؛ إذ يعمل ظاهراً ومضمراً ومحذوفاً ومقدماً ومؤخراً على

---

[١] الباقولي، الإبانة (مرجع سابق)، ص ٢٩٤.
[٢] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (مرجع سابق)، ٨٥٦/٣.

معمولاته، ثم تأتي درجة شبه الفعل وما جرى مجراه من أسماء الفاعلين وذلك لمشابهتها له، وبسبب المشابهة عملت عمله، وإن كان هذا العمل ليس على إطلاقه قد يكون أحياناً بشروط محددة عند بعض النحاة إلا أن درجته تعدُّ بعد لفظ الفعل، فهي درجة متوسطة للعمل تعمل أحياناً ولا تعمل أحياناً أخرى، والدليل على توسط عمله مثل: اسم الفاعل، أنه لما قوي الشبه بالفعل عمل في متأخر ومتقدم وفي سببي وأجنبي[1]. ثم يأتي معنى الفعل وهو أوّسع من لفظ الفعل وشبهه في العمل وأقلّ منهما درجة، فيكون منه ما تضمّن معنى الفعل مثل: اسم الإشارة، والتنبيه ومنها ما يكون فيه "رائحة الفعل" أي أقلّ درجة في العوامل وهي تعمل في معمولات محددة تقبل أثر الرائحة، ويكثر عمل "رائحة الفعل" في الظرف والجار والمجرور ويقلّ في المعمولات الأخرى مثل: الحال المشبه للظرف والتمييز وغيرهما.

[1] الأزهري، شرح التصريح بمضمون التوضيح (مرجع سابق)، ٨٣/٢.

الخاتمة

وبعد دراسة مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي، ظهرت النتائج التالية:

١- بيّن البحث مراد النحاة بمصطلح: "رائحة الفعل"، واستنبط تعريفا اصطلاحيا له من خلال الوقوف على أقوالهم، والأمثلة التي وردت عندهم عند استخدامه.

٢- مصطلح: "رائحة الفعل" مرادف لمصطلح:"معنى الفعل" في الدرس النحوي، وهو عبارة عن درجة من درجات عمل معنى الفعل، وهو أقلّ الدرجات عملا لاختصاصه بمعمولات محددة. وكان المصطلح المرادف مستخدما عند النحاة منذ نهاية القرن الثاني الهجري عند سيبويه، حتى نشأة مصطلح: "رائحة الفعل" ومعه وبعده.

٣- لم تتضح أسباب استخدام النحاة المتأخرين لمصطلح:"رائحة الفعل" إلا أنه زيادة في التوضيح وبيان لدرجات عمل الفعل لقوة عمله.

٤- ظهر مصطلح:" رائحة الفعل" في الدرس النحوي في منتصف القرن السادس الهجري، عند علي بن الحسين الضرير النحوي الأصبهاني الباقولي، المعروف بجامع العلوم، المتوفى سنة (٥٤٢هـ). وكان في بداية نشأته مرتبطاً بالعمل في الظرف على وجه التحديد؛ لأنه يكتفي برائحة الفعل.

٥- تطور مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي عبر القرون المتتالية بعد القرن السادس ليشمل أصنافاً أخرى غير الظرف، منها: الجار والمجرور، والتمييز، واسم التفضيل، والحال المشبه للظرف، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، والنداء، والمصدر. وقد شاع استخدام المصطلح عند رضي الدين الأستراباذي، في نهاية القرن السابع الهجري.

٦- استعمل مصطلح: "رائحة الفعل" للعمل في الظرف والجار والمجرور بدرجة أكبر من غيرهما من المعمولات الأخرى، فأكثر الارتباط بين الظرف ورائحة الفعل، ثم الجار والمجرور وهو أخ للظرف أو عديله، ثم ينطبق القول على بعض المعمولات الأخرى بدرجة متقاربة مثل: اسم الاستفهام، ويا التنبيه، والحال المشبه للظرف، والتمييز، واسم التفضيل.

٧- إن استعمال مصطلح "رائحة الفعل" عند الباقولي، في كتبه المطبوعة يعضد القول بأن كتاب "إعراب القرآن المنسوب للزجاج" له؛ لورود هذا المصطلح في كتاب: "إعراب القرآن" وفي مؤلفاته الأخرى، سواء ورد المصطلح بلفظه أم مع مرادفه أم في سياقه. والبحث يؤيد أن الاستعمال المتكرر لمصطلح ما عند عالم يدلّ على معرفة مؤلفاته، وخصوصاً إذا شاع استخدام المصطلح عنده.

٨- من خلال تتبع تطبيقات مصطلح "رائحة الفعل" في الدرس النحوي، ظهر أنه استخدم في القياس وفي تفسير بعض التراكيب اللغوية. وتتمثل تطبيقاته في ضرورة تفسير العمل الموجود في ظل تخلف العمل عن العامل، أو تفسير لتخلف شروط عمل العامل، أو نظراً لمنع السياق لعمل العامل.

التوصيات

في ضوء الملاحظات والخلاصات السابقة نقدم التوصيات التالية:

- توجيه الباحثين إلى أهمية العودة إلى التراث اللغوي والنحوي لاستكناه مصطلحاته، ومعرفة دلالتها والاستفادة منها.
- ضرورة توحيد المصطلح الدالّ على معنى واحد للحدّ من ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي في دلالة المصطلحات.
- إن مثل هذه المصطلحات تحتاج إلى قراءة متأنية لمعرفة المقصود منها، وبيان أوجه استعمالها، والفروق الدقيقة الفاصلة بينها وبين غيرها من المصطلحات المرادفة، وإثبات الترادف والتداخل بينها أو نفيه.

المراجع والمصادر:

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي علي الدين، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
٢. الأزهري، خالد، شرح التصريح بمضمون التوضيح، القاهرة، دار الفكر، د.ت.
٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
٤. ═══════، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.
٥. الأشبيلي، ابن عصفور علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
٦. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٣، ١٩٤، ٣١٠، ٢٨٠/٣ بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٨. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، بيروت: المكتب الشرقي للنشر، د.ت.
٩. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، ط١، دمشق: المجمع العلمي العربي.
١٠. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، د. ت.
١١. ═══════، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٢. الأندلسي، عبدالحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبدالسلام الشافي، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
١٣. الأنصاري، عبدالله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيى الدين، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
١٤. بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٧م.
١٥. الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، الاستدراك على أبي علي في الحجة، تحقيق: محمد الدالي، ط١، الكويت: مكتبة البابطين المركزية، ٢٠٠٧.

١٦. الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، شرح اللمع للأصبهاني، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
١٧. ═══════، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد الدالي، دمشق: مطبعة الصباح، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
١٨. ═══════، الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة ، تحقيق: محمد الدالي، الكويت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٩. البسيلي، أبو العباس أحمد بن محمد التونسي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د.ت.
٢٠. البعيمي، إبراهيم حسن، المنصوب على نزع الخافض في القرآن، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، لعام ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
٢١. البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
٢٢. البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٢٣. التفتازاني، مختصر المعاني لشرح تلخيص المفتاح، القاهرة، دار الفكر ، ١٤١١هـ.
٢٤. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، ط١، بيروت: لبنان، ١٩٩٦م .
٢٥. جاد الكريم، عبدالله، التوهم عند النحاة، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٦. الجرجاني،علي بن محمد، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٢٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٨. ═══════، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد القيسي وآخرون، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٢م.
٢٩. الجوجري، شمس الدين محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف الحارثي ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٤م.
٣٠. الحاجي، نور الدين عبدالرحمن، الفوائد الضائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، د.ت.
٣١. الحازمي، أحمد عمر، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ط١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ٢٠١٠م.
٣٢. حامد، أحمد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، ط١، عمان: دار الشروق، ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م.
٣٣. حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٣٩١ هـ - ١٩٥٢م.
٣٤. حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٥، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٣٥. الحلبي، السمين أبو العباس أحمد ، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط ط١، دمشق، دار القلم، د. ت.
٣٦. الحلبي، محمد بن يوسف "ناظر الجيش"، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد وآخرون ، ط١، القاهرة: دار السلام ١٤٢٨هـ.
٣٧. الخضري، محمد مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ه.
٣٨. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق: عبدالله الدرويش، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٣٩. الراوي، طه، نظرة في النحو، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مج (١٤) ج ٩-١٠، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
٤٠. الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢ه.
٤١. ابن السراج، أبو بكر محمد السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.
٤٢. أبو السعود، العمادي محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٤٣. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، د.ت.
٤٤. ابن سيده، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق: خليل جفال، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٥. السيرافي، أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
٤٦. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.
٤٧. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد البنا وعبدالمجيد قطامش، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٨. شرف الدين، محمود، الفعليات، ط١، د. ن، ١٩٨٠م.
٤٩. الشنتمري، الأعلم يوسف سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.
٥٠. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، تحقيق: عبدالحميد هنداوي ، ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥١. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت.

٥٢. الصنعاني، جمال الدين علي بن محمد، البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، تحقيق: محمد عبدالستار، مصر: جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٥٣. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط١، د.ن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥٤. الفاكهي، جمال الدين عبدالله، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: صالح العايد، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ه.
٥٥. الفيروزبادي، مجد الدين محمد ، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف البقاعي، ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٣م.
٥٦. القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط١، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م.
٥٧. القرطبي، أبو عبدالله محمد، الجامع لأحكام القران، تحقيق: سمير البخاري، الرياض، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٥٨. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦ه- ١٩٨٢م.
٥٩. قمينة، عمرو بن قمينة، ديوان عمر بن قمئية، تحقيق: خليل العطية، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م.
٦٠. القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٦١. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٦٢. الكفوي، أبو البقاء أيوب، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت : مؤسسة الرسالة، د. ت.
٦٣. المالقي، أحمد عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت.
٦٤. ابن مالك ، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، دار هجر للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٥. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
٦٦. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إخراج: إبراهيم مصطفى وآخرون، تركيا: المكتبة الإسلامية، ١٩٦٠م.
٦٧. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبدالرحمن سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
٦٨. مرزا، يوخنا، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٣ه.
٦٩. ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، ط٤، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م.

٧٠. النفاخ، أحمد راتب، " إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج" ، مجلة مجمع اللغة العربية: دمشق، مجلد ٤٨ الجزء ٤، ١٩٧٣م، ومجلد ٤٩ الجزء الأول، ١٩٧٤م.
٧١. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
٧٢. الوراق، محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٧٣. ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

The Term of "Verb Trace" (Raa'ehat Al Fe'al) in the Grammatical Study: The Conception and the Application

Abstract

The research paper aims at studying the term through showing its lexical and terminological meanings,discussing its origination and development, and exploring its applications and the matters in which it appears in Arabic grammar. The research paper adopt the descriptive method in discussing the term and analyzing its grammatical matters. The research papers ends with many results such as the term "verb trace or smell" (**Raa'ehat Al Fe'al**) has been commenced in the middle of the 6th centuary after Hijrah by Al-Baaqooly and has been developed by Radhey El-Deen in the end of the 7th century after Hijrah. The term was used by the Arab grammarians as a synonym of the term "verb meaning" and it is an imaginable nonverbal linguistic governor ('aamel m'nawy) with only the meaning of the verb not letters. It found that the term affects some dependents because of having the terrace or smell of the verb which is the lowest degree of linguistic governing. This linguistic governing is restricted to some dependents such as adverbs and preposition phrases.The research paper recommended the scholars to go back the Arabic tradition, rediscover its terms and have deeper insights. It asserts that the terms are in need to be unified and not having synonyms or homonyms.